الأمم المتحدة

A/C.1/65/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم في هذه اللجنة الهامة. وأنا على يقين بأن توجيهاتكم ستسهم في إنجاح أعمالنا.

وسان مارينو بالترافق مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تشاطر الحلم الذي يهدف إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة أساسية، ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. فهي تتضمن إجراءات ملموسة للمضي قدما نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويعتبر ضمان الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق هدفنا النهائي، وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، ندرك جميعا مخاطر انتشار الأسلحة النووية ويساورنا القلق من رغبة الإرهابيين والجهات غير الشرعية من غير الدول في الحصول على الأسلحة النووية. كما أود أن أؤكد على أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار قد عبر عن قلق عميق نحو العواقب الإنسانية المأساوية لأي استخدام لهذه الأسلحة، وهو مفهوم ينبغي أن يعزز التزامنا نحو القضاء الكامل عليها الذي لا رجعة فيه.

نشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تجديد جهودهما لتخفيض ترساناتهما النووية. علاوة على ذلك نثني على البلدان التي قررت إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية ونشجع على إنشاء مناطق كهذه في أجزاء أخرى من عالمنا بغية تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ونشكر الأمين العام على كل مبادراته في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وعلى دعمه القوي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بحلول عام ٢٠١٢.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي الختام، تعتقد سان مارينو بشدة أن اللجنة الأولى قد أدت دورا حيويا في مجال نزع السلاح النووي وبأنه لدينا في الوقت الراهن فرصة فريدة وتاريخية للوصول إلى المزيد من النتائج الإيجابية الحاسمة. فرسالتنا الجماعية مدوية وواضحة ومفادها لا أسلحة نووية بعد الآن، ووقتنا ينفد.

السيد غيراسيموفتش (بيلاروس) (تكلم بالفرنسية): جرت العادة على أن يعتبر وفد بيلاروس المسائل التي تنظرها اللجنة الأولى للجمعية العامة من الأولويات. ونعتقد أن الجلسة الحالية ستحفل بمناقشات مثمرة وفعالة في ظل قيادتكم. ومن بين العديد من المشاكل المتعلقة بالأمن الدولي، تظل مواضيع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة على رأس جدول الأعمال. أكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو هذا العام على أهمية المحافظة على هذا الصك الدولي وتعزيزه إذ يعتبر في نظرنا حجر الأساس لهيكل الأمن ككل. واعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر تتضمن، في جملة أمور، قائمة محددة لإجراءات المتابعة، يمنحنا أملا في أن تواصل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عملها المثمر نحو التنفيذ العاجل لأهداف المعاهدة. وقد تخلت بيلاروس طوعيا عن أسلحتها النووية وظلت منذ سنوات عديدة طرفا مسؤولا في المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ١٩٩١.

ونعتقد بأن تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل هو الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نؤيد اتباع نهج واقعي ومتوازن ومرحلي لهذه العملية. وفي ذلك السياق، نرحب بتوقيع روسيا والولايات المتحدة لمعاهدة ستارت الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ونعتبر هذه الخطوة إسهاما ملموسا في تعزيز الأمن والاستقرار في العالم. ونحن على ثقة من أن الجانبين الروسي والأمريكي سيعملان على اتخاذ التدابير الفعالة الموجهة نحو مواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية مما قد يهيئ الظروف لجعل عملية نزع السلاح النووي لا رجعة فيها ومتعددة الأطراف. ونلاحظ بارتياح الإقرار في المعاهدة الجديدة بالإسهامات التي قدمتها جمهوريات بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات أمنية واضحة وغير مشروطة على أساس وثيقة ملزمة قانونا يمكن أن يعزز بشكل ملموس نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنح هذه الضمانات سيكون ضمانا لمنح الثقة والقدرة على التنبؤ في سياق العلاقات الخارجية، وسيكون أيضا حافزا هاما نحو اكتساب المعاهدة طابعا عالميا. وينبغي أن نذكر أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ قد نص في وثيقته الختامية على أن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا كاملا بالوفاء بالتزاماتها الحالية فيما يتعلق بالضمانات الأمنية.

ونحن ندعم التعجل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد اقترحت بيلاروس، خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠١٠، مشروع برنامج عمل لهذا المنتدى للعام الحالي. ونرى أنه في هذه المرحلة ينبغي أن نعتمد قرارا قائما على المبادئ بشأن بدء المحادثات. ويجب أن يخضع نطاق المعاهدة المقبلة واختصاصها لعملية المفاوضات. وأيدنا مبادرة الأمين العام بشأن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونعتقد أن مجرد عقد هذا الاجتماع يؤكد الطابع الفريد لمؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى لعقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع وغير خاضع للرقابة. ونحن على ثقة بأن اجتماع السنة القادمة لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع سيمهد السبيل لمناقشة مواضيعية في نطاق المؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن النظر في استيفاء برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتدعم جمهورية بيلاروس بصورة فعالة الحاجة لإجراء دراسة شاملة للمسائل المتعلقة بالمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في سياق الأمن الدولي. ويقلقنا أن الاستخدام السيئ للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والفنية أصبح يشكل بشكل متزايد تهديدا ملموسا للأمن الدولي والوطني. ونرحب بأنشطة فريق الخبراء الحكومي المعني بمسائل أمن المعلومات. ونعرب عن ارتياحنا لأن فريق الخبراء الحكومي التابع للأمم المتحدة، قد وافق، عملا بولايته، على مشروع تقرير قدم إلى الجمعية العامة. ويبرز التقرير الجوانب الرئيسية لأنشطة المجتمع الدولي في مجال المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ويؤكد تقرير الفريق وأيضا التوصيات الواردة في التقرير اقتناعنا بالحاجة للاستمرار في التعاون النشط والمتعدد الأطراف في نطاق أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية اسمحوا لي باسم الوفد الصيني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة.

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تغييرات معقدة وعميقة في مشهد الأمن القومي. ولئن كانت الحالة الدولية العامة تتسم بالاستقرار، فإن التهديدات الأمنية التقليدية مثل البؤر الساخنة والصراعات الإقليمية آخذة في النشوء، والمسائل الأمنية غير التقليدية تزداد إلحاحا.

ولدى مواجهة التحديات الأمنية المعقدة والمتعددة الجوانب، أصبح خيارا عاما للدول أن تتعاون لبلوغ هدف تحقيق الأمن للجميع عبر الوسائل ذات النفع المتبادل. وترى الصين أنه إذا كنا نريد معالجة التحديات الأمنية المشتركة العامة بصورة فعالة وبناء عالم أكثر أمنا للجميع، ينبغي أن نعزز بيئة دولية آمنة ومستقرة، ونحترم ونستجيب تماما للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، ونجري الحوار ونقيم التعاون على قدم المساواة، ونبني علاقات التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول، ونتقيد بتعددية الأطراف، ونعزز نظام الأمن الجماعي الذي تشكل الأمم المتحدة مركزه.

ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي منذ بداية هذا العام. ومن أجل النهوض بعملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فإن المجتمع الدولي مطالب ببذل جهود مشتركة ومتواصلة. وأود أن أثير أربع نقاط بشأن هذه المسألة.

أولا، ينبغي أن ننفذ على نحو كامل التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة (NPT/CONF.2010/50 (vol.I)). ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بالأهداف الرئيسية الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن تلتزم بالهدف المتعلق بالمنع الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. وكان لنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو

من هذا العام أهمية كبيرة لزيادة تعزيز سلطة المعاهدة وفعاليتها وعالميتها.

وتعتقد الصين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تلتزم بوضوح بألا تسعى لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة، وتخفض على نحو جاد دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي لديها، وتتعهد بشكل قاطع بعدم الابتدار باستخدام الأسلحة النووية وتلتزم بدون شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتبرم صكا قانونيا دوليا في هذا الصدد في وقت مبكر. وفي غضون الوقت، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وترحب الصين بتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مؤخرا على المعاهدة الثنائية الجديدة لتزع السلاح النووي وتأمل أن يتم التعجيل بالمصادقة عليها. وفي غضون ذلك، نأمل أن يستمر هذان البلدان الحائزان لأكبر الترسانات النووية ويتحملان مسؤولية رئيسية وخاصة عن نزع السلاح النووي، في إجراء تخفيضات كبيرة وموضوعية في ترساناتهما النووية بغية تهيئة الظروف اللازمة لكي يتحقق في آخر المطاف التزع الكامل والشامل للأسلحة النووية. وعندما يتم إيجاد الظروف المناسبة، يتعين أيضا على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

وبالنسبة لتزع السلاح النووي، فإن مبدأ الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع ضروري. وعدم انتشار الأسلحة النووية شرط أساسي للمنع التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على صون النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز وظيفة الضمانات التي تمنحها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أن تفي جميع الدول بشكل صارم بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وأن تعزز نظمها لمراقبة الصادرات. وينبغي التخلي عن اللجوء إلى المعايير المزدوجة. وينبغي تناول عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بصورة متوازنة. وينبغي إيلاء الاحترام الكامل للحق المشروع لكل دولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وينبغي الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بصورة تامة.

ونأمل أن نرى حلا سلميا للمسائل النووية الإقليمية عبر الحوار والمفاوضات وأن تستأنف محادثات الأطراف الستة بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ويتم الشروع من جديد في حوار مجموعة ٣+٣ في وقت مبكر.

ويعد السعي الجاد لتعزيز الأمن النووي أمرا جوهريا لاستخدام الطاقة في الأغراض السلمية ولعدم الانتشار. وساعد مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في نيسان/أبريل على زيادة وعي المجتمع المدني بالأمن النووي. أما التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة فقد وفر للمجتمع الدولي توجيها مفيدا في مساعيه الرامية إلى التصدي لتحديات الأمن النووي وتهديدات الإرهاب النووي.

وصدقت الصين في ٢٨ آب/أغسطس على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ومما له مغزى إيجابي تلك التوصية التي خرج بها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام بشأن المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونرجو أن تشارك جميع الأطراف المعنية في العملية التحضيرية لكفالة أن يحقق المؤتمر نتائج موضوعية.

ثانيا، يجب علينا تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح من أجل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وترحب الصين بمبادرات الأمين العام بان كي - مون من أجل عقد اجتماع رفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونرى أن موقف مؤتمر نزع السلاح ودوره أمران لا غنى عنهما. ومن أجل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح نرى بأن هناك ثلاثة مبادئ أساسية: صون وتعزيز سلطة مؤتمر نزع السلاح وموقفه، واحترام النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح والالتزام به، وخاصة قاعدته التوافقية، والتعامل مع الشواغل الأمنية المشروعة لكل دولة عضو على قدم المساواة ومعالجتها بصورة جادة.

والصين من جانبها تشارك بنشاط على الدوام في أعمال مؤتمر نزع السلاح وتؤيدها وتعتقد اعتقادا جازما بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المقتدر الوحيد للتفاوض على إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمشاركة جميع الدول المعنية. والشروع المبكر في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس برنامج العمل الشامل والمتوازن لمؤتمر نزع السلاح سيخدم المصالح العامة لجميع الأطراف. وفي غضون ذلك، يبقى من الواجب على مؤتمر نزع السلاح أيضا أن ينشط أعماله الموضوعية بشأن مسائل رئيسية من قبيل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتكتسي هذه الأمور القدر نفسه من الأهمية.

ثالثا، يجب علينا السعي الدؤوب لاستخدام الدبلوماسية الوقائية للمحافظة على فضاء مشترك عالميا لصالح البشرية جمعاء. فالفضاء الخارجي يمثل ثروة مشتركة للبشرية، ويصب استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في مصلحة كل البشر. والإبرام المبكر لصك قانوني جديد من خلال المفاوضات بشأن منع التسلح في الفضاء الخارجي سيساعد على معالجة الفراغ في النظام القانوني الحالي على هذا الجانب، وسيكتسي أهمية بالغة في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعسكرته وصون أمن الفضاء الخارجي. ولئن كان صحيحا أن اتخاذ تدابير معينة ملائمة وممكنة للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي قد تساعد في صون أمن الفضاء الخارجي، فإنها مع ذلك لن تشكل بديلا لدور الصك القانوني المذكور آنفا. فهي لن تعمل إلا على دعم ذلك الدور.

إن القرن الحادي والعشرين هو عصر المعلومات ويساعد الاستخدام الواسع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على خطى تطور الحضارة البشرية. وينبغي للدول أن تمارس إدارة فعالة على الفضاء الإلكتروني وأن تحافظ على أمنه لحمايته من أن يصبح مسرحا جديدا للمعارك ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وهذا من البديهي مجال آخر للنشاط المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، نرحب بالتقرير الأول لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة أمن المعلومات التابع للأمم المتحدة. أن يبذل المجتمع الدولي جهودا، بناء على التقرير، لاستكشاف السبل الفعالة لمكافحة الأخطار السيبرية والمحافظة على نظام دولي سليم للفضاء الإلكتروني.

رابعا، نحن بحاجة إلى اتباع نهج تدريجي للمضي قدما بمفاوضات تحديد الأسلحة في مجال الأسلحة التقليدية. وتشارك الصين الرأي القائل بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الملائمة لتنظيم تجارة الأسلحة ذات الصلة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وينبغي أن تتواصل عملية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لتجارة الأسلحة تدريجيا وبصورة مفتوحة وشفافة وقائمة على توافق الآراء. وينبغي لتلك المعاهدة أن تلبي الشواغل والشروط المشروعة للدول من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية. وينبغي لها أن تستند إلى مبادئ الشمولية والموضوعية وعدم التمييز من

أجل تفادي استخدامها لأغراض التسييس والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وإعاقة تجارتها العادية بالأسلحة.

ينبغي للأطراف المعنية أن تواصل السعي في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر من أجل إبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يوازن بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية المشروعة. وتقدر الصين الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس فريق الخبراء الحكومي في هذا البروتوكول. وتبين آخر نسخة لتقرير رئيس الفريق (CCW/GGE/2010-11/1) التطورات الجديدة والحد الأقصى لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال السنتين الماضيتين. ويحدونا الأمل في أن يمضي فريق الخبراء الحكوميين قدما في العام المقبل على أساس ذلك التقرير من أجل تحقيق نتائج إيجابية في وقت مبكر. وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأنه في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام صدقت الصين على البروتوكول المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ونهنئ السيد أوزومسو على تعيينه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للمدير العام. وفي هذه الأثناء، نناشد جميع الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تفي بالتزاماتها بصورة شاملة ومخلصة.

ويولي الجانب الصيني أهمية قصوى للمؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في العام القادم ويلتزم بزيادة تعزيز سلطة وفعالية الاتفاقية وعالميتها. وستشارك الصين مع كندا ووحدة دعم التنفيذ في استضافة حلقة عمل دولية بشأن المؤتمر الاستعراضي في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن تساعد حلقة العمل في المساهمة نحو تنفيذ الالتزامات وفي نجاح المؤتمر الاستعراضي.

ولا يمكن تحقيق عالم أكثر ازدهارا واتساقا بمعزل عن بيئة دولية مستقرة وسلمية. والصين من جانبها تقف على استعداد للعمل سويا مع البلدان الأخرى من أجل النهوض أكثر بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بغية إيجاد مستقبل أفضل من السلم المستدام والرخاء المشترك.

السيد نيمتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم وباقي أعضاء المكتب على هذا الانتخاب المستحق. ونحن على ثقة بأن قيادتكم ستسير أعمالنا نحو نتائج موفقة. وفي هذا الصدد، يمكنكم أن تعولوا على الدعم والتعاون بشكل كامل من جانب وفدي.

وقد أكدت الأفكار الهامة التي برزت حتى الآن أثناء المناقشة العامة على الدور الأساسي للأمم المتحدة في الشؤون العالمية. والدور الأساسي المنوط بنا هو تعزيز فعالية المنظمة من أجل جمع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الجديدة والراهنة ولكفالة الأمن الدولي.

لأكثر من ١٦ عام مضت تخلت أوكرانيا طوعا عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، مسهمة بذلك إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وفي تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. ومما يدعو إلى التشجيع أن العديد من القادة السياسيين يؤيدون الهدف الواضح والحيوي لعالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد جميع الخطوات العملية الرامية إلى تخفيض التهديد النووي وكفالة – الإزالة المستمرة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب على الحكومات أن تبدأ بالتفكير الآن في كيفية رسم الأمن المستقبلي لبلدانها بدون الأسلحة النووية.

ترحب أوكرانيا بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ المعقود في ظل القيادة المحنكة لممثلي الفلبين وزمبابوي وأوكرانيا واليابان. ومعاهدة عدم الانتشار إحدى أهم معاهدات نزع السلاح في عصرنا. كما نواصل العمل نحو الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار وندعو الدول التي ليست بعد أطرافا في المعاهدة إلى أن تنضم إليها.

ونود أن نؤكد مجددا على الأهمية الحيوية لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأوكرانيا على ثقة بأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل سيساعد بشكل ملموس في تحقيق الهدف السامي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب ترحيبا حارا بإعلانات إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وغواتيمالا لالتزامها بالتصديق قريبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن أوكرانيا تقدر تقديرا كبيرا النهج الإقليمية نحو نزع السلاح. وفي وسع تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تسهم إسهاما كبيرا في نزع السلاح. ونحن نرحب بجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وندعو إلى إنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأجزاء العالم الأخرى. ونؤيد بشدة الفكرة التي مفادها أنه يتعين أن تنعكس الضمانات الأمنية إلى الدول التي تخلت عن ترساناتها النووية، فضلا عن الدول غير الأعضاء في أي أحلاف عسكرية، في وثيقة دولية ملزمة قانونا. وأوكرانيا على اقتناع بأن مثل تلك الوثيقة الدولية، مع آليات واضحة لتنفيذها، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز كبير لنظام منع الانتشار النووي، وتحسين الثقة المتبادلة والاستقرار الشامل.

ونحن نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز الإجراءات في مواجهة الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وأوكرانيا مناصر مخلص للجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها. ولكون أوكرانيا مؤيدا قويا لاتخاذ خطوات عملية على الصعيد الوطني لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإنها تولي أهمية خاصة لتدمير المخزونات المفرطة من هذه الأسلحة والذخائر ذات الصلة.

وأحد الصكوك الهامة لنزع السلاح والقانون الإنساني الدولي على السواء هو معاهدة حظر الألغام. وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على التنفيذ السليم لمعاهدة حظر الألغام، التي تشمل تطهير الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات. ومن الواضح أنه بدون تعميق التعاون الدولي سيكون من العسير للغاية بلوغ الهدف الأساسي للمعاهدة. وتظل أوكرانيا على استعداد لتكثيف الجهود مع شركائها من أجل ضمان التنفيذ الحسن التوقيت والسليم لالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الألغام.

وتشعر أوكرانيا بالأسف العميق من استمرار حالة الجمود إزاء استئناف أنشطة مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نؤيد البدء الفوري للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة واختتامها المبكر بينما نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعلان وقف اختياري بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والمحافظة على هذا الوقف الاختياري، وعلى الإعلان الطوعي بأن المواد الانشطارية لم تعد بعد الآن مطلوبة لأغراض صنع الأسلحة وعلى إخضاع تلك المواد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غيرها من نظم التحقق الدولية ذات الصلة.

إن أوكرانيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر مع تعديلاتها وجميع بروتوكولاتها الخمسة، ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال للمعاهدة. ويعترف بلدي بضرورة تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة التقليدية وبرتوكولاتها السارية المفعول حاليا، بوصفها صكوكا هامة تهدف إلى تخفيض الآثار السلبية لعمليات الحرب التقليدية وعواقبها، للمقاتلين والمدنيين على السواء. ونحن نرى أن اتفاقية الأسلحة التقليدية توفر أساسا فعالا للعمل الدولي بشأن المشاكل الرئيسية الناجمة من استخدام الأسلحة التقليدية القائمة، فضلا عن الأسلحة التي ستوجد في المستقبل.

وفيما يتعلق بالتوسيع المحتمل لنطاق اتفاقية الأسلحة التقليدية لتشمل أنواع أخرى من الأسلحة التقليدية، فإننا نود أن نشدد على أهمية مراعاة جميع مواقف الأطراف في الاتفاقية قبل اتخاذ قرار نهائي. وفي الوقت نفسه نحن على ثقة بأن فعالية التدابير الملزمة الجديدة لا يمكن تحقيقها بشكل كامل إلا في ظل ظروف التطبيق الشامل لهذه التدابير والتعاون الدولي المرتكز على النتائج.

وفيما يتعلق بمسألة تنظيم التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، فإن أوكرانيا تؤيد المبادرة بشأن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة، يمكن أن تصبح صكا شاملا لوضع معايير عامة في هذا الميدان، وبذلك منع انتشار الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، فان إدخال قواعد جديدة ينبغي ألا يعوق الاحتياجات الدفاعية الشرعية للدول المشاركة.

تلك صيغة موجزة لموقف أوكرانيا إزاء المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح.

والآن بعد إذنكم، سيدي، أود أن أقرأ نص الإعلان المشترك الصادر باسم وفود شيلي والمكسيك وأوكرانيا، الذي سيوزع قريبا أيضا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

”إن وفود شيلي والمكسيك وأوكرانيا، بوصفها بلدانا اتخذت طوعا خطوات ملموسة للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية، تود أن توضح ما يلي.

”في الأعوام الأخيرة، أصبح احتمال حصول أطراف من غير الدول على المواد النووية بغية تنفيذ أعمال الإرهاب النووي أكثر التهديدات التي تشكل تحديا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك من الضروري تدعيم نظام دولي قوي لتعزيز التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية بغية المحافظة بشكل فعال على أمن جميع المواد النووية. ونحن نؤكد مجددا على إرادتنا على العمل معا من أجل صون أمننا المشترك، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، العاصمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وبخاصة الالتزامات بالعمل بشأن تأمين المواد النووية المعرضة للخطر.

”ويشكل قرار بلداننا بالتخلي عن استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إسهاما كبيرا في تعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار. وهذه التدابير التي اتخذتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نموذج للخطوات الملموسة نحو الحد من التهديد النووي. ولكن بغية بناء عالم أكثر أمانا للجميع، من الضروري أيضا للبلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات ملموسة نحو القضاء التام على ترساناتها النووية بطريقة شفافة وموثوقة ولا رجعة فيها، بما يفضي إلى

بلوغ الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

”ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وبنتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسنتابع الإجراءات المتفق عليها بتوافق الآراء. وندعو جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم فورا إلى المعاهدة وبدون شروط بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق عالمية المعاهدة. ونناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها المستمدة من المادة السادسة لمعاهدة عدم الانتشار والتعجيل بتنفيذ الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك التعهد بصورة قاطعة بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية.

”وندعو الدول التي لم تبرم بعد اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى القيام بذلك، وإلى النظر في التوقيع على البروتوكول الإضافي والمصادقة عليه. وسيتطلب بناء عالم خال من الأسلحة النووية الامتثال الكامل لجميع الدول للإطار القانوني الذي يشمل جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن هذه المسألة. وقد أظهرت بلداننا أنه، حينما يكون هناك إرادة سياسية، يمكن اتخاذ إجراءات لجعل العالم مكانا أكثر أمانا، وأننا لن ندخر وسعا في السعي لتحقيق هذا الهدف. ونحن عازمون بصورة مشتركة على بلوغ هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤمن إيمانا جازما بأن عصر ما بعد الأسلحة النووية يجب أن يبدأ الآن “.

السيدة رحاميموف – هونيغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم على دعم وفدي الكامل لكم في أداء مهامكم. ونحن على ثقة بأن قيادتكم ستوجه مداولاتنا نحو إحراز نتائج ناجحة.

من ضمن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى في الأعوام الأخيرة، هناك قراران فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وأحد القرارين يتعامل مع فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد حظي هذا القرار بتوافق الآراء لفترة ٣٠ عاما تقريبا، ومع أن لدينا تحفظات معينة فيما يتعلق بلغته، فإننا نولي أهمية للتأييد السنوي لهذه الفكرة بوصفها جزءا في نهاية المطاف من تحديد الشرق الأوسط بوصفه منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية ووسائل إيصالها ويمكن التحقق منها بصورة متبادلة. وعلى وجه الخصوص، نحن نقوم بذلك لأن من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط تفتقر إلى أي تدابير لبناء الثقة بشأن الشؤون المتعلقة بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي.

ويتصل القرار الثاني بخطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا نص خلافي لا يسعى للتركيز إلا على جانب واحد للسياق الأمني الإقليمي وهو تحديدا إسرائيل. كما أنه يتجاهل أكبر أخطار الانتشار في المنطقة وعدم استقرارها المتأصل. وهو يختار تجاهل العداء البالغ لبلدان معينة في المنطقة تواصل رفض أي شكل من أشكال المصالحة السلمية والتعايش مع إسرائيل. وبعدة طرق، فإن تقديم هذا القرار يشكل إعلانا سنويا من جانب مقدميه مفاده أنهم يفضلون مواصلة محاولة عزل إسرائيل بدلا من الانخراط معها في متابعة أفكار قد تعزز وتشجع المشاريع التعاونية من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وستحسن هذه اللجنة الموقرة صنعا لو عززت وشجعت المبادرات ذات الطابع التوافقي التي ترمي إلى تخفيض حدة التوترات الإقليمية بدلا من تفاقمها. ولئن كانت اللجنة الأولى تتسم دائما بقدر كبير من السخرية، فإنه لا يسعنا سوى أن نجد من المدهش أن مصر تدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما هي تمتنع عن التصديق، في جملة أمور، على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندابا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد جسدت منطقة الشرق الأوسط وبينت العديد من التحديات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي. وينبع هذا من طائفة من الأسباب المتصلة بشكل رئيسي بنوع بعض الأنظمة في المنطقة وطابعها. وكان ذلك أيضا نتيجة ما لا يمكن للمرء سوى أن يصفه بأنه التملص المعتاد لبعض دول الشرق الأوسط من أن تصبح أطرافا في الالتزامات الدولية التي لا تعتزم تنفيذها بل وتعتزم بشكل صارخ انتهاكها. وليس من قبيل المصادفة أن أربعة من خمسة انتهاكات لمعاهدة عدم الانتشار وقعت في الشرق الأوسط – العراق تحت سلطة صدام حسين، وليبيا وسوريا وإيران، بينما ظلت الحالة الخامسة، وهي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، متورطة بشكل عميق في الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

وتؤدي سياسات إيران العدائية وبياناتها وسعيها المحموم للحصول على تكنولوجيا القذائف تورطها النشط في دعم الإرهابيين وتدريبهم في منطقتنا وخارجها إلى التصعيد الخطير للحالة والتدمير الحاد لاحتمالات التسوية السلمية للمنازعات. وظلت إسرائيل باستمرار هدفا لحملة شريرة معادية للسامية من النظام الإيراني، وبشكل خاص البيانات الداعية إلى تدمير إسرائيل التي يدلي بها رئيس إيران عاما بعد عام. وإمكانية أن يتمتع الإرهابيون بمظلة نووية إيرانية أو أن يحصلوا فعلا على تلك الأسلحة من النظام الإيراني أمر مروع ويمثل خطرا وشيكا على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. ونحن على اقتناع بأنه بدون وقف البرنامج النووي لإيران سيكون من العسير للغاية، إن لم يكن من المستحيل، تعزيز جدول أعمال دولي أو إقليمي يهدف إلى تعزيز نظام منع الانتشار السائد.

لقد أشير إلى الشرق الأوسط في مداخلات العديد من الدول خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى. وصدرت بعض هذه الإشارات في سياق الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)). وتود إسرائيل أن تقول بأوضح العبارات إن من يودون أن يفرضوا على المنطقة قرارات ومبادرات من الخارج – قرارات ومبادرات ليست ناجمة من حوار متأن وصبور وشامل فيما بين جميع الدول الإقليمية المعنية ولا تعالج بصورة دقيقة وشاملة الضرورات النابعة من الحالة الأمنية الإقليمية – لن يسهموا في تسوية المشاكل المتعلقة بالشرق الأوسط. والواقع إنهم يمكن أن يزيدوا إطالة أمد المشاكل.

ولا بد من تناول تحديد الأسلحة وغيره من المسائل الأمنية بصورة واقعية مع أخذ السياق الإقليمي بعين الاعتبار. ويتطلب الواقع السياسي في منطقتنا اتخاذ نهج عملي وتدريجي. وتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين والمستدامين في الشرق الأوسط أمر أساسي في هذا الصدد. ويجب أن تستند أسس ذلك المستقبل إلى تحقيق مصالحة تاريخية وثقة واحترام متبادلين وحدود معترف بها وحسن الجوار. ولا يمكن تحقيق تدابير فعالة لتحديد الأسلحة واستمرارها إلا في منطقة تتوقف فيها الحرب والصراع المسلح والإرهاب والعداء السياسي والتحريض والدعوات إلى استئصال الدول الأخرى عن أن تكون معالم يومية.

ونظرا للوقائع العالمية، فإن تجديد الاهتمام بالطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن يرافقه بذل جهود واسعة تهدف إلى أن عدم استغلال تلك البرامج لأغراض الانتشار، بالنظر إلى أن خصائص تلك التكنولوجيا ذات طابع للاستخدام المزدوج أصلا. وينبغي توخي الحذر بشكل خاص في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط.

وبالرغم من عدم قدرة إسرائيل الكافية على مواجهة التحديات الخاصة في الشرق الأوسط، فإنها ظلت دائما تقدر نظام منع الانتشار وتعترف بأهميته. وأظهرت إسرائيل باستمرار سياسات تتسم بالمسؤولية في مجال الأسلحة النووية وانضمت، حيثما كان ذلك ممكنا، إلى المعاهدات والمبادرات الرامية إلى كبح جماح الانتشار النووي ووقفه. وإسرائيل، بوصفها أحد الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عضو فعال في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تقيم مركزين للرصد وأسهمت بقدر كبير في تعزيز نظام التفتيش الموقعي للمنظمة. وشاركت إسرائيل في نيسان/أبريل هذا العام في مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي، الذي عقد بمبادرة من الرئيس باراك أوباما. كما انضمت إسرائيل إلى مبادرة ميغابورتس بقيادة وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، التي تعمل على منع احتمال الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية وعلى مكافحة الإرهاب النووي.

وإضافة إلى ذلك، وطبقا لمسؤوليات إسرائيل بوصفها دولة عضوا فعالا في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، فإنها استضافت في حزيران/يونيه هذا العام حلقة عمل بشأن الطب الجنائي النووي والجوانب القانونية للإرهاب الإشعاعي والنووي. وبمشاركة أكثر من ١٠٠ مشارك من أكثر من ٢٠ بلدا، أسفرت حلقة العمل عن تقرير واضح عن كيفية تطوير هذا المجال الهام في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتولي إسرائيل أهمية كبيرة لأهداف المبادرة العالمية وشاركت في العديد من أنشطتها.

وسيكون مما يثلج الصدر أن نشهد جيراننا العرب يتخذون تدابير عملية لمنع الانتشار، على نحو ما فعلته بإسرائيل، في شكل الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية وتدبير فاسينار. وكل هذه النظم أدرجت في قوانين إسرائيل ونظمها.

ودأبت إسرائيل على التشديد لعدة سنوات على منع عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين ينبغي أن يعالجه المجتمع الدولي على سبيل الأولوية، وإنه ينبغي وضع قاعدة واضحة وشاملة لحظر عمليات النقل تلك إلى جانب المطالبة باتخاذ خطوات ملموسة. ونحن نرى إنه لا شيء يمكن أن يبرر ممارسة بعض الدول لإدانة الإرهاب وفي الوقت نفسه السماح بنقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وفي هذا السياق، ترى إسرائيل أن مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن تعمل بوصفها منتدى مناسبا وهاما لتقنين مثل تلك القاعدة. وترحب إسرائيل بالعملية التي بدأت بالاجتماعات التحضيرية لهذا العام. وترى إسرائيل أنه يمكن لهذه المفاوضات أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء صك جيد شريطة قبول جميع الدول المفاوضة للمبادئ التالية. ينبغي لأي معاهدة لتجارة الأسلحة أن تختار معايير عالية وقوية بشأن مراقبة صادرات الأسلحة بدلا من القنوع بالقاسم المشترك الأدنى؛ وينبغي أن تشمل خطوات ملموسة لمكافحة عمليات نقل الأسلحة إلى الإرهابيين؛ ولا بد أن تظل القرارات بشأن صادرات الأسلحة في نطاق المسؤولية الكاملة والاعتبارات السيادية للدول.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها غير الخاضعة للمراقبة تحدث آثارا

شديدة وعواقب إنسانية وتمثل تهديدا حادا للسلام والأمن الدوليين. وترحب إسرائيل بالنتائج الناجحة لاجتماعي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهي تتطلع إلى اجتماع الخبراء المقبل في عام ٢٠١١. وإسرائيل على استعداد للاضطلاع بدورها والانخراط بصورة بناءة في المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٢. وسيكون هذا النجاح خطوة أخرى إلى الأمام نحو منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين والحد من المعاناة الإنسانية الناجمة من هذه الظاهرة.

وما فتئ المجتمع الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يواجه ظاهرة متزايدة للمبادرات المستقبلة الرامية إلى تفادي صعوبات المفاوضات المتعددة الأطراف بتنفيذ المبادرات خارج نطاق الأمم المتحدة أو الهيئات ذات الصلة الأخرى، وفي أطر ضيقة وفيما بين الجهات ذات التفكير المماثل. وفي بعض الحالات تكون معظم الأطراف الفاعلة ذات الصلة غير موجودة. ولئن كان من الواضح أن من الاختصاص السيادي للدول إجراء المفاوضات بشأن المسائل التي تختارها بأنفسها بل والانضمام إلى تلك المعاهدات، فإنه لا يمكن لهذه المبادرات أن توهم بإنشاء قواعد معيارية عالمية. ولا يمكن لتلك المناقشات أن تكون بديلا عن المفاوضات الشاقة التي تتناول الشواغل الأمنية بأكمل تعقيدها من خلال مشاركة المجتمع الدولي الواسع.

وفي هذا الصدد، تؤيد إسرائيل المفاوضات الجارية بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية الهادفة إلى التوصل إلى التوازن الملائم بين المخاوف العسكرية والمخاوف الإنسانية. ونحن نرى أن هذه المفاوضات يمكن أن يكون لها أثر حقيقي على الأرض من وجهة النظر الإنسانية. ونأمل ألا تحول الدول التي انخرطت في مسارات متوازية دون تحقيق إنجازات ملموسة في مسار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وتتطلع إسرائيل إلى تحقيق السلام والأمن لجميع الشعوب في الشرق الأوسط. ونأمل أن يأتي يوم يتم فيه التوصل إلى إطار عمل أمني يضم كل بلدان المنطقة ليقدم استجابة تعاونية متعددة الأطراف لكل المشاكل الأمنية في المنطقة.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه إليكم، سيدي، وإلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين بالتهنئة على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن اللجنة ستكمل عملها تحت قيادتكم المحنكة. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد مررنا عبر السنوات، بدورة شهدت تقدما محدوداً في المسائل المحددة المتعلقة بنزع السلاح مع استمرار استحداث أنواع أشد تدميراً من الأسلحة ونظم التسلح. وفي إحدى اللحظات راودنا أمل كبير عندما حظرنا فئة بأكملها من فئات الأسلحة، بيد أننا لم نتمكن من اغتنام الفرصة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. واليوم، تجاوز الإنفاق على الأسلحة على الصعيد العالمي بالفعل التريليون دولار، ولا يزال يرتفع بلا هوادة.

من المهم لنا أن نفكر بعمق في المشهد العام لنزع السلاح والفرصة التي يتيحها لتحقيق الاستقرار الأمني والتقدم الاقتصادي. يعيش أكثر من مليار نسمة في فقر وجوع. وبالرغم من ذلك فإن مواردنا الغالية والنادرة يجري تحويلها بشكل ثابت لشراء نظم أسلحة أكثر تعقيدا وإجراء الأبحاث بشأنها وتطويرها. وهذا يناقض موقفنا الأخلاقي، ولا يؤدي إلى تعزيز أمننا المشترك. ولاحظ الأمين العام بعين ثاقبة في تقريره السنوي عن عمل المنظمة (A/65/1) أننا مفرِطون في التسلح ومفرِّطون في الغذاء. وهذا مثال واضح على عدم التوفيق بين أولوياتنا ومخاوفنا. ويجب تصحيح ذلك.

لقد شهد العام ٢٠١٠ بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح داخل الأمم المتحدة وخارجها. فالاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين لعام ٢٠١٠ لاستعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية المعنية بالتوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، واجتماع عام ٢٠١٠ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، قد نجحت في لم شمل الدول الأعضاء بما يعزز بناء الثقة والتفاهم بشأن بعض المجالات المهمة. وقد جدد التوقيع في وقت سابق من هذا العام على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة آمالنا في إمكانية إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح.

إن إقرار المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ لخطة عمل متطلعة إلى الأمام تغطي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والطاقة النووية ومنطقة الشرق الأوسط قد مثّل تطوراً طيبا يمكن على أساسه توطيد التقدم مستقبلا. ونأمل أن يجمع مؤتمر عام ٢٠١٠ والمؤتمرات اللاحقة جميع الأطراف المعنية معاً للتوصل إلى توافق في الآراء والإسهام إيجاباً في تحقيق هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، ندعو الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تفي بواجباتها كاملة بأن تتخذ الخطوات العملية لأن المسؤولية الخاصة تقع عليها للقيام بذلك.

وتؤمن نيبال بالنزع العام والكامل والمحدد زمنيا لكل أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية. فالأسلحة في ذاتها لم تكفل الأمن أبداً لأي كان. وقد شكلت الأسلحة النووية، بسبب قوتها غير المحدودة والعشوائية، تهديداً أمنياً خطيراً، وأدت إلى سباق تسلح مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد نيبال بقوة، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيميائية، القضاء على الأسلحة النووية من أجل بلوغ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بشكل نهائي. وفي هذا السياق، نقدر جهود الأمين العام الرامية إلى جعل نزع السلاح إحدى أولوياته، ونشكره على مواصلته الدفاع عن نزع السلاح بوسائل من بينها خطة العمل المكونة من خمس نقاط لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

وتؤيد نيبال تأييداً تاماً التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونؤيد إقرار صك ملزم قانوناً لتنظيم نقل الأسلحة عالمياً من أجل كفالة الشفافية والمساءلة. وتساند نيبال حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتحث على التوصل مبكراً إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولأجل تلك الغاية، ينبغي تنشيط مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح بحسب ما تنص عليه ولايته. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام لدعوته إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الشهر الماضي بهدف تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ونحن على اقتناع بأن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لمناقشة التسلح سوف يكفل إيلاء درجة عالية من الأولوية لمسائل نزع السلاح من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف وسوف يجعل جهودنا تتركز في ذلك الاتجاه.

وفي عالم اليوم المترابط فيما بينه، أصبحت التحديات الأمنية متعددة ومعقدة ولها في الغالب علاقات متداخلة. وقد برزت الجهات الفاعلة من غير الدول، وهي في معظم

الأحيان من الجماعات الإرهابية، لتشكل تهديداً للجميع. وهكذا تصبح كفالة الأمن النووي، ومنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، تحديا كبيرا للمجتمع الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوريتا (الفلبين).

وتعتقد نيبال، بوصفها البلد المستضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أن الآليات الإقليمية يمكن أن تسهم في الجهود العالمية لنزع السلاح إسهام اللبنات في البناء. وللتفاهم والثقة بين بلدان الإقليم أهمية حيوية للسلم والاستقرار العالميين. ويحدونا الأمل أن يستطيع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي نُقل مقره إلى كتماندو عام ٢٠٠٨، أن يستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء في المنطقة وأن يكثف أنشطته بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة. وكما كان الحال في السنوات الماضية، ستقدم نيبال مشروع قرار عنوانه ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ“ (A/C.1/65/L.56) في الدورة الحالية للجنة.

يجب إحياء الإيمان بتعددية الأطراف وتعزيزها في مجال نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك أن يضخ بالتأكيد الحيوية والفعالية المطلوبتين في العملية. وتقع على هذه اللجنة، بوصفها منتدى متعدد الأطراف وشاملاً بحق، مسؤولية مهمة عن توجيه مسار نزع السلاح، وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين. ويثق وفدي في أن اللجنة ستواصل تكريس وقتها وطاقتها من أجل توسيع التفاهم، والتوصل إلى التوافق في الآراء، وبناء الثقة بين الدول الأعضاء بهدف جعل العالم مكاناً آمناً ومستقراً ومسالما يعيش فيه الجميع.

السيد إيكونغو إيسيكوتوكو بويو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أولاً، بالنيابة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشارك الوفود الأخرى التي سبق لها الكلام في التقدم بالتهنئة إلى السيد كوتيريك على توليه رئاسة اللجنة الأولى المسؤولة عن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي. ونؤكد له تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية الكامل وانفتاحها المستمر خلال الدورة لجهود جميع المشاركين وتعاونهم بهدف التوصل إلى حلول مقبولة للجميع للمسائل والقضايا المدرجة في برنامج عملنا، وأتمنى له كل النجاح في قيادته للجنة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على تعيينهم، الذي يدل على التزام كل واحد منهم بالقضية النبيلة التي تجمعنا معا.

وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا أيضاً أن تشكر الأمين العام بان كي - مون على الاهتمام الخاص الذي يوليه للحالة الأمنية المتطورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نتقدم بالتهنئة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون نزع السلاح على بيانه الافتتاحي. وتؤيد جمهورية الكونغو أيضاً بيان المجموعة الأفريقية الذي أدلت به نيجيريا وبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلت به إندونيسيا.

تشكل الأسلحة النووية مصدر قلق للجميع. وفيما يخصنا، فإن حالة التوتر الراهن في المجال النووي لا تطمئن أحدا. ونشهد اليوم في ذلك المجال المزيد من التطوير والتحسين لأنواع جديدة من الأسلحة النووية، وهو ما يناقض روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكما يعلم الجميع، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ بإزالة ترساناتها النووية، لكن ما هي الحالة اليوم؟ إن عقائد الدفاع الاستراتيجي التي تدافع عنها الدول النووية لا تعكس إلا رغبة هذه الدول في اللجوء إلى الأسلحة النووية. كيف يمكن أن نتكلم

عن ضمانات أمن نووي في عالم يشهد استكمال أسلحة نووية جديدة وتطويرها؟

ويعلم الجميع أن الأسلحة النووية تخضع لعدد من الصكوك الرقابية على الصعيد العالمي، وأهمها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لكن اليوم بدأ سباق التسلح يصبح موضع تساؤل؛ ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معاً لإقناع أولئك الراغبين، لأسباب مختلفة، في مواصلة تطوير أسلحتهم النووية، بالعودة إلى جادة الصواب من أجل مصلحة بقاء الجنس البشري والوجود الإنساني. وللوصول إلى هذا الهدف، ينبغي أن تمتد عملية تقليص الأسلحة النووية عبر الزمن. وباختصار، يجب أن نعود إلى عالم بلا سلاح نووي.

ولهذا السبب يجب أن تتضافر جهودنا للحد من التوسع في استخدام الأسلحة النووية ومنعها بتعزيز نظام ضوابط الصادرات. لذا، نطلب من مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات جماعية وملزمة، إن اقتضى الأمر، لبلوغ هذا الهدف. إن عالمنا المتغير، الذي نبصره يتطور أمام أعيننا، ليس هو عالم القادة الذين يستثمرون مستقبل بلدانهم في ثقافة الحرب، بل عالم القادة الذين أدركوا العلاقة الوثيقة جداً بين السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

بعد مشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في حلقة عمل بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بانتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، ومشاركتها في مناقشة حول الجهات الفاعلة من غير الدول التي يمكن أن تحصل على هذه الأسلحة، عُقِدت في غابورون في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعيين جهة تنسيق واتصال. وأنشأت لجنة معنية بتنسيق مكافحة الإرهاب تعمل تحت إشراف رئيس الجمهورية. وبالمثل، تنحصر الأنشطة النووية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأغراض السلمية والبحوث الزراعية.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخفض معدلات العنف المسلح، أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. لقد قمنا بإنشاء اللجنة الوطنية لضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وخفض العنف المسلح، وهي لجنة تقودها وزارة الداخلية والأمن، وتدعمها وزارتا الخارجية والدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين.

وفيما يتعلق بتدمير الأسلحة والذخائر، وإعادة تأهيل أراضينا الوطنية، التي كانت ميدان معركة لجيوش أجنبية، حيث لقي أكثر من ٤ ملايين شخص حتفهم، واغتصبت ٢ ٣١٨ ٠٠٠ امرأة، وأسيئت معاملة ١٠ ١٦٤ من كبار السن، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، بتدمير ١٠٦ ٦٢٩ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ٦٧٢ طناً من الذخائر. وجرى تدمير قطعة السلاح رقم مائة ألف، وإطلاق حملة خاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠ في مدينة كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتولى جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن رئاسة اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها. وبدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنشاء فروع للجنة الوطنية لضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع المحافظات في إطار مشروع رائد يتعلق بنزع الأسلحة وتحقيق الأمن

المجتمعي في المناطق التجريبية في بونيا وماهاغي وليبي الواقعة في محافظة إيتوري. كما حصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على ثلاثة أجهزة إلكترونية لتعليم الأسلحة من حكومة الولايات المتحدة – التي نود أن نتقدم إليها بالشكر في هذا المقام – لكن، بالنظر إلى سياق امتداد بلدنا واتساع رقعته، نحن بحاجة على الأقل إلى جهاز لكل محافظة.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تحققت بفضل الجهود جارية النتائج التالية: تم تحديد ٦٩٤ ٢ منطقة يشتبه في تلوثها أو تأكد تلوثها؛ وجرى تدمير ٢٩٦ ٣ لغم أرضي؛ وجرى تدمير ٥٩٢ ١٣٧ من المعدات الحربية غير المنفجرة؛ وأزيلت الألغام في مساحة ٤١٦ ٦٩٠ ٦ متراً مربعاً؛ وجرى تدمير ١٠٠ ٤٣٨ ١ من الذخائر المتفجرة المختلفة العيارات؛ وأزيل التلوث في ٢١٢ ١٧ كلم من الطرق؛ وبلغ عدد السكان الذي شملتهم التوعية ٦٢٨ ١٤٥ ٢؛ وعُقِدت ٢٥١ ١٥ دورة مكرسة للتوعية بمخاطر الألغام الأرضية وبقايا المتفجرات من الحرب؛ وعُوِّض٤١١ ٢ من ضحايا الألغام الأرضية. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة، بدعم من دول العالم الأخرى، على تحقيق النجاح في مجال نزع السلاح وبسط السلام.

ختاماً لكلمتي، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان رئيس الولايات المتحدة الذي دعا فيه إلى جعل العالم لا نووياً، وأكد فيه دعمه لمخاوف مجموعة الـ ٢١. وتؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية نزع السلاح النووي وعلى ضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويشدد بلدنا، بشكل خاص، على ضرورة أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة ملزمة وأن تنطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مدمرة، ومن شأنها أن تزعزع استقرار الأنظمة المنتخبة ديمقراطياً في أفريقيا، كما تقوض السلام والتنمية. وأخيراً، تأمل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعتمد اللجنة الأولى قرارات عملية في هذه الدورة تجعل دول العالم أكثر أمناً.

السيد المطيري (الكويت): يسرني أن أعرب باسم دولة الكويت عن خالص تهانينا بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأننا على يقين من أنكم، بفضل خبرتكم، ستسهمون في نجاح أعمال اللجنة. كما نود بهذه المناسبة، أن نهنئ أعضاء المكتب، وأؤكد لكم أن وفد بلدي على أتم الاستعداد للتعاون معكم ومع هيئة المكتب وبقية الوفود لإنجاح مهمتكم. كما لا يفوتني أن أعرب عن تأييدنا لما جاء في بيان حركة عدم الانحياز.

تؤمن دولة الكويت إيماناً تاماً بأن حيازة السلاح النووي لن تحقق الأمن لأية دولة من الدول، بل أن انتشار هذه الأسلحة المدمرة سينعكس سلباً على الاستقرار والأمن الدوليين.

كما ينظر بلدي إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بوصفهما عنصرين أساسيين للأمن الدولي. ويؤمن بلدي بالدور الحيوي للأمم المتحدة في هذه المسألة، ويدرك متطلبات التحديات الدولية، التي ازدادت مؤخراً، وبخاصة ما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي عُقدت من أجله مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الأخرى. وبالرغم من الصعوبات التي تواجه مسألة نزع السلاح، فإن الفرص لا تزال مؤاتية أمامنا، وأمام جميع الأطراف المعنية، لتحقيق غايتنا جميعاً المتمثلة في جعل العالم آمناً وخالياً من أسلحة الدمار الشامل.

وتنظر بلادي بقلق إلى المخاطر الناشئة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستويين الإقليمي والدولي، وإلى مخاطر حيازة جماعات إرهابية لأسلحة دمار شامل أو مواد تدخل في إنتاجها. وفي هذا الصدد، قامت دولة الكويت

بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقدمت دولة الكويت تقريرها الوطني إلى الأمانة العامة، وهو يوضح الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن التدابير التي يجب على الدول اتباعها لمنع حيازة الجماعات الإرهابية لمكونات أسلحة الدمار الشامل.

كما قامت دولة الكويت بالتصديق على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر تطوير وإنتاج الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والتكسينية السامة وتدميرها، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

إننا متفائلون بالتطورات التي تشهدها عملية نزع السلاح. ونرحب بالزخم الدولي في هذا الشأن، الذي تجلى في دعوة الأمين العام إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد انعقد الاجتماع في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتجلى الزخم أيضا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي بنيويورك. لقد كان المؤتمر حدثاً هاماً في التصدي للتحديات الأوسع نطاقاً التي تواجه بنيان آلية نزع السلاح ودعم المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح تحت رقابة دولية فعالة.

والأمل معقود على المؤتمر الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٢ من أجل البدء في مفاوضات تشارك فيها جميع دول الشرق الأوسط على معاهدة يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً للوصول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعبر في هذا السياق عن إيماننا بضرورة أن تستأنف الأطراف المعنية المفاوضات للتوصل إلى اتفاق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى النطاق الإقليمي، دخلت حيز النفاذ في العام الماضي اتفاقيتان لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا. ونتطلع لرؤية الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. إذْ لا تزال المنطقة تواجه مخاطر وتحديات أمنية من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالرغم من صدور القرار المعني بالشرق الأوسط، عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتأمل بلادي أن تلتزم جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتقيد التام وغير الانتقائي بواجباتها والتزاماتها في إطار المعاهدة بأجزائها الثلاثة وبضرورة التنفيذ الفعال لتوجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال مراقبة النفايات الإشعاعية عبر الحدود الدولية.

ولا بد لنا في هذا المقام من أن نطالب إسرائيل – الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية، والوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية في تحد منها لقرارات الشرعية الدولية – بالانضمام الفوري إلى المعاهدة وبضرورة خضوع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد من التأكيد على أن الموقف الإسرائيلي من المعاهدة سيوفر الذرائع والأسباب لدول أخرى لامتلاك السلاح النووي، مما يُدخِل المنطقة في فوضى أمنية لها انعاكاساتها السلبية الخطيرة.

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني، فإن دولة الكويت ليست ببعيدة جغرافيا عن المفاعل النووي المعني في حال حدثت تسربات نووية نتيجة عوامل طبيعية. وتؤمن

بلادي بأن من حق الدول، من دون تمييز، بما فيها إيران، إجراء البحوث العلمية وإنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية دون تمييز. إلا أن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحل كل ما يثار عن طريق الحوار والتعاون لبناء مزيد من الثقة، يمثل مطلباً مهماً لطمأنة دول المنطقة والمجتمع الدولي بشأن طبيعة هذا البرنامج، وفقا لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات الشرعية الدولية.

في الختام نأمل أن تكون المشاورات في اللجنة إيجابية وشاملة من أجل تحقيق تطلعات الدول الأعضاء في السلم والأمن الدوليين. وأقتبس في هذا السياق من خطاب معالي الأمين العام السيد بان كي - مون قوله: ”إن العالم الخالي من الأسلحة النووية سيخدم المصلحة العامة خير خدمة في جميع أرجاء المعمورة“.

السيدة أوجامبو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في التقدم بالتهنئة إلى السيد كوتريك على انتخابه لترؤس مداولات هذه اللجنة المهمة. ويثق وفدي في قدراته القيادية وفي التزامه بحسن توجه دفة أعمالنا. واسمحوا لي أيضاً بأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأن أطمئن الرئاسة على تعاوننا الكامل. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلت به نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد شجعتنا التطورات الإيجابية التي حدثت خلال عام ٢٠١٠. لقد كان بالفعل عاماً جيداً لنزع السلاح. فخلال العام استطعنا أن نتناقش وأن نتفق على أسلوب للمضي قدماً بنزع السلاح، ويشهد على ذلك اعتماد الوثيقة الختامية التوافقية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). لقد استطعنا إجراء مناقشة مستنيرة بشأن حالة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خلال الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين، واتخذنا الخطوة الأولى على طريق إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة عن طريق المداولات ووضع العناصر والمبادئ والمعايير الخاصة بمعاهدة محتملة للاتجار بالأسلحة، أثناء الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التحضيرية لمعاهدة الاتجار بالأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٠. ودخلت اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠. وشهدنا أيضا تحركاً لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح قاده الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه.

هذا كله عمل مشجع وجدير بالثناء ويحتاج إلى متابعة منسقة وجادة. لذا فإن من الأهمية القصوى بمكان الحيلولة دون أن يذهب الزخم الذي بُني حتى الآن سدىً. إن الحوار والتفاعل على جميع جبهات نزع السلاح يجب أن يستمرا بأقصى سرعة.

وتعتقد كينيا أن المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف هي الوسيلة الحيوية الوحيدة المؤدية إلى نزع السلاح المجدي وإحلال الأمن. وفي هذا الصدد، تقدر كينيا الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الأولى في التصدي لمسائل نزع السلاح المهمة. وإن الأهمية البالغة لهذه اللجنة لا يمكن أن تنعكس إلا من خلال العمل الجماعي والبناء لأعضائها. فلنكن جميعاً على قدر المسؤولية ولنستخدم هذا الجهاز المهم من أجهزة آلية نزع السلاح في النهوض بقضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتظل كينيا ملتزمة بعالم خال من الأسلحة النووية. وسنستمر في الدفاع عن إيماننا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة الأكيدة بأن الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على البشرية لن يقع أبدا. وخلال هذا العام

شهدنا تطورات مشجعة جداً في جدول أعمال نزع السلاح النووي. ومن بين هذه التطورات التوقيع على المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل واعتماد الوثيقة الختامية التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو.

وشاركت كينيا، بصفتها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي صياغتها. ووقّعت كينيا على المعاهدة عام ١٩٩٦ وصدقت عليها عام ٢٠٠٠. ونرحب بتصديق جمهورية أفريقيا الوسطى وترينيداد وتوباغو وجزر مارشال على المعاهدة. وتجدد كينيا دعمها الذي لا يتزعزع لعالمية المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، وفي هذا الصدد ندعو الدول التي لم توقّع على المعاهدة و لم تصدّق عليها أن تفعل ذلك بوصفه أمرا عاجلا. وندعو على وجه الخصوص دول المرفق ٢ من المعاهدة، التي يعتبر تصديقها على المعاهدة لازما لدخولها حيز النفاذ، أن تقوم بالتصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

ويؤكد دخول معاهدة بلينداba حيز النفاذ التزام أفريقيا بتعزيز النظام العالمي للأسلحة النووية، ويسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار. ونحيط علماً بأن المعاهدة مع إلزامها القارة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار، فإنها تنص في الوقت نفسه على الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. وهذا الجانب مهم جداً بالنسبة لكينيا وللعديد من الأمم النامية، لا سيما فيما يتعلق بالبحث عن موارد بديلة للطاقة لتحفيز جداول أعمال تنميتها.

وخلال مداولاتنا بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار يجب ألا نغفل مشكلة كبيرة بالفعل في هذا الجزء من العالم الذي نعيش فيه، ألا وهي مسألة الأسلحة الصغيرة. فبالنسبة لكينيا ولجزء كبير من أفريقيا، تمثل الأسلحة الصغيرة أسلحة دمار شامل بالفعل. ولا تزال مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحظورة مصدر قلق شديد لكينيا، بل ولبقية بلدان القارة الأفريقية. وإن حجم الأسلحة التي يجري تحويلها من الاتجار المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق السوداء المزدهرة لا يزال ينمو بمعدل ينذر بالخطر. وإن الذين يمارسون هذه التجارة غير المشروعة ويستفيدون منها لا يأبهون بالمرة بما تتسبب فيه من عنف ومعاناة في أوساط السكان الأكثر ضعفاً في أفريقيا.

وفي التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحظورة، من المهم أن نعالج تحديات من قبيل انعدام الضوابط على الصادرات والواردات، والفشل في إنفاذ الآليات القائمة بسبب الثغرات الموجودة في القانون، والأهم من ذلك، الأسباب الجذرية للطلب على هذه الأسلحة. ومن الضروري أن تنفذ الدول برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على المستويين الوطني والإقليمي، لأن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسم في الغالب بطابع عابر للحدود. وإن جهود المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة شرق أفريقيا تستحق الثناء في هذا الصدد.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقدماً كبيراً قد تحقق نحو إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تحكم نقل الأسلحة التقليدية. وتدعم كينيا بقوة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تحكم الاتجار بالأسلحة الصغيرة، ونتطلع إلى مشاركة بنّاءة في سبيل عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

لقد وقّعت كينيا على اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكما في حالة اتفاقية أوتاوا، ليس بلدي من الدول المتضررة بالألغام، ولا يملك ذخائر عنقودية، ولكننا نؤمن بأن من الضروري أن ندعم كلتا الاتفاقيتين اللتين تسعيان إلى جعل عالمنا أكثر أماناً

وإنسانية. وقد بدأنا عمليات داخلية من شأنها أن تمكننا في النهاية من التصديق على الاتفاقية.

في الختام، تحث كينيا جميع الوفود على الاستفادة من الزخم الإيجابي الراهن في مجال نزع السلاح للنهوض بالعمل الذي تضطلع به هذه اللجنة المهمة. وسيعمل وفدي بجدية لبلوغ هذه الغاية.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بتهانئي القلبية للسيد كوتيريك بمناسبة توليه رئاسة اللجنة الأولى، وأن أطمئنه على الدعم والتعاون الكاملين من الوفد السنغالي. وتؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

العديد من مناطق العالم لا تزال تعاني، حتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، من اضطرابات تتسبب في ظهور مشاكل خطيرة على صعيدي الأمن والاستقرار. وهذه الاضطرابات، التي تقوض السلم والأمن الدوليين، وتعرض للخطر جهود التنمية، ما زالت مستمرة، بل إنها تزداد تفاقما بسبب عدم وجود معايير دولية لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. واليوم، تشكل هذه الأسلحة، بالنسبة لبلدانٍ ومناطق مثل بلداننا ومنطقتنا، أسلحة دمار شامل حقيقية، فهي تغذي الصراعات وتديمها، وتؤدي إلى انتشار الجريمة ومخاطر الإرهاب، وتقوض التنمية المستدامة.

وهنا نعتقد أننا لن نتمكن من ضبط الأسلحة التقليدية على نحو ملائم إلا بإبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. وترحب السنغال بالزخم الذي تهيأ خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، على وجه الخصوص بفضل انعقاد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، ونعتقد أن التزامنا بهذه المسألة يجب أن يظل راسخاً إلى حين إبرام معاهدة ملزمة. وعلاوة على ذلك، لن تكون معاهدة تجارة الأسلحة فعالة أو صالحة إنْ لم تشمل جميع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وإن لم تحدد معايير واضحة تتضمن تعريفاً واسعاً لعمليات النقل، وإدماج أنشطة السمسرة، واحترام قواعد القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وبناء القدرات المؤسسية، فضلا عن التعاون الدولي والمساعدة الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يظل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يحظى بالدعم المتواصل والمشاركة الحثيثة من جميع الدول، لا سيما الدول المصنعة للأسلحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة، يدعو بلدي إلى التنفيذ الفعال لما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عُقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ولا سيما النقاط الرئيسية المتمثلة في التعاون والمساعدات الدولية، والسمسرة غير المشروعة، وإدارة المخزونات وتدمير الفوائض، والدمغ والتعقب. لكننا بحاجة أيضاً إلى كفالة أن يصبح الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها ملزماً قانوناً، وأن يُعتمد صك مماثل فيما يتعلق بالسمسرة غير القانونية في الأسلحة الخفيفة.

إن التنفيذ السليم لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد وإضفاء الطابع العالمي عليها يجب أن يساهما في حشد طاقاتنا إذا أردنا تخليص العالم من هذه الأسلحة القاتلة. وينطبق الأمر نفسه على الذخائر العنقودية، التي رحبنا بدخولها حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، ما يشكل خطوة كبرى إلى الأمام نحو حماية المدنيين وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

منذ عدة سنوات والنظام العالمي لنزع السلاح ومنع الانتشار يواجه عقبات كثيرة أعاقت بدرجة كبيرة التقدم الذي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعه في هذا المجال. بيد أن بصيص أمل لاح في الأفق، لا سيما بنجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في أيار/مايو الماضي، وتوقيع الدولتين النوويتين العظميين على معاهدة ستارت الجديدة. كما لوحظت بداية واعدة تمثلت في عقد اجتماع قمة مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191) والاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي نظمه الأمين العام بهدف تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وترى السنغال أن هذه المسائل يجب أن تظل تحظى بالأولوية إذا أردنا أن نستفيد من هذه البداية وأن نحرز في النهاية تقدماً حقيقياً.

أولاً، ينبغي أن تظل الرغبة في تخليص العالم من الأسلحة النووية الهدف الرئيسي أكثر من أي وقت مضى، وأن تحظى بدعم الجميع.

ثانياً، يجب أن يظل تحسين سلطة معاهدة عدم الانتشار، التي تتطلب تعميمها عالمياً، أولوية شاملة من أجل بلوغ تلك الغاية.

ثالثاً، يجب إكمال إطار عمل نزع السلاح وعدم الانتشار بأسرع وقت ممكن بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإجراء مفاوضات بشأن صك ملزم يمنع إنتاج المواد الانشطارية واعتماده.

رابعاً، يجب أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية على برنامج غير قابل للنكوص عنه وأبعد مدى لخفض ترسانات الأسلحة وأن تقدم في الوقت ذاته ضمانات أمنية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم.

خامساً، ثمة حاجة إلى تشجيع المزيد من الانضمام إلى معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية الراهنة وإقامة منطقة مماثلة في الشرق الأوسط، إذ إن هذه المناطق تسهم بشكل حاسم في بناء الثقة والاستقرار. ولبلوغ تلك الغاية ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بإخلاص للتنفيذ السليم لنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير فيما يتعلق بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

سادساً وأخيراً، ثمة حاجة إلى إعادة تأكيد حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والآمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تراعي التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويتطلب ذلك تحسين سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

إن التحديات الرئيسية المشار إليها أعلاه التي تواجه السلم والأمن الدوليين ليست عصية على التجاوز، وسيعتمد أي تقدم نحرزه في المستقبل على مستوى التعاون المتعدد الأطراف والإرادة السياسية المكرّسَين له. ولتطمئن اللجنة الأولى على دعم السنغال. ونظل واثقين بأن من الممكن تحقيق عالم أكثر أماناً، وخال من الأسلحة النووية، وتخضع فيه الأسلحة التقليدية لمستوىً أفضل من الرصد والرقابة.

السيد أباي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في التقدم بالتهنئة إلى السيد كوتيريك وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد ثقة وفدي بأن مداولاتنا ستنتهي إلى خاتمة ناجحة بفضل قيادته والمساعدة والتيسير الفعالين من المكتب. ويؤيد وفدي البيان الذي ألقته نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعتقد إثيوبيا اعتقاداً راسخاً بأن الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف تشكل أدوات حيوية للحد من انتشار

الأسلحة، التقليدية وغير التقليدية، التي أصبحت تشكل، على نحو متزايد، تهديداً حقيقياً للسلم والأمن في عالمنا. ويمثل انتشار الأسلحة خطراً كبيراً في أي جزء من المعمورة، بيد أن آثاره السلبية تتعاظم في العالم النامي، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً. وكما نعلم، تواجه قارتنا الأفريقية العديد من التحديات الإنمائية، ولا يسعها أن تتقهقر أمام الإنتاج العشوائي للأسلحة وتوزيعها ونقلها والاتجار بها، أياً كان نوعها. وإن منطقتنا الفرعية، منطقة القرن الأفريقي، معروفة بكونها واحدة من أكثر المناطق هشاشة، والأشد تضرراً، ولا تزال تعاني من الآثار السلبية المتعددة للتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى. إن الحالة السياسية والأمنية الهشة السائدة في العديد من أجزاء المنطقة الفرعية قد جعلت من الممكن لمختلف الجهات الفاعلة المحلية والخارجية أن تستخدمها مزبلة لإلقاء النفايات فيها، أو طريقاً جاهزا للتهريب، أو معبراً للنقل غير القانوني لمختلف الأسلحة واستخدامها، الأمر الذي يزيد من تردي الحالة.

وعلى ضوء ما تقدم، يظل بلدي يبذل قصارى جهده للوفاء بالتزاماته الدولية والإقليمية، والواجبات المترتبة عليه عن المعاهدة، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبناء على ذلك، اضطلعت إثيوبيا على الدوام بدور رئيسي في هذا الصدد، لا سيما على مستوى منطقة القرن الأفريقي، حيث تتضافر جهود الدول لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة من خلال مؤسسات أنشئت في المنطقة الفرعية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها، وعلى مستوى المنطقة الفرعية، إعلان نيروبي وبروتوكوله.

وتعتقد إثيوبيا أنه لا يمكن كفالة السلم والأمن في العالم إلا حين تكون جميع الدول قادرة على التمتع بنظام اقتصادي واجتماعي مستقر نسبياً. وتماشياً مع هذا الاعتقاد ينصب التركيز الرئيسي لحكومتي على بناء اقتصاد حيوي ليتسنى لها استدامة قدرات دفاعية ملائمة تمكنها من المحافظة على السلم، وبذلك تحقق هدفنا في بلوغ التنمية الاقتصادية وبناء نظام ديمقراطي. وعلى هذا الأساس، اتخذت الحكومة الإثيوبية الخطوات الضرورية لإبقاء الإنفاق العسكري دون ١ في المائة من الميزانية السنوية الإجمالية للبلد. وبما أن غالبية السكان في منطقتنا من العالم يعيشون في فقر مدقع، فإن الزيادات في النفقات العسكرية لا يمكن تبريرها بأي منطق، وبخاصة عندما تترك هذه النفقات وطأة سلبية على مكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقاً شديداً في منطقتنا الفرعية الألغام الأرضية. تعاني إثيوبيا من التلوث بالألغام الأرضية الناجم من مخلفات الصراعات التي تعود لخمس سنوات من الاحتلال الأجنبي خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي، إضافةً إلى حرب ١٩٩٨-٢٠٠٠ بين إثيوبيا وإريتريا. وبعد الحرب الأخيرة، انصبّ التركيز الرئيسي للحكومة على القيام بأنشطة واسعة لإزالة الألغام. وبناء على ذلك، تم تطهير أكثر من ٧ ملايين متر مربع من الأراضي من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ويود وفدي أن ينبه اللجنة إلى أن إثيوبيا، في إطار التزامها بإنجاح الجهود العالمية والإقليمية للقضاء على الألغام، أوفت بالواجبات المترتبة عليها بموجب المعاهدة، بتقديمها بانتظام تقريراً وطنياً سنوياً

عن حالة تنفيذ اتفاقية أوتاوا إلى الجهة المعنية في الأمم المتحدة.

وندرك جميعنا جيداً أن عدم وجود معايير دولية مشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها يمثل واحداً من العوامل التي تتسبب في تفاقم الصراعات وتشريد السكان وانتشار الجريمة والإرهاب، الأمر الذي يعرقل السلم والأمن والتنمية المستدامة. لذلك يرحب بلدي بالاتفاق على التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، ويحث على ضرورة أن تخضع جميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية لأقصى معايير التدقيق الممكنة حتى لا تسهم هذه الأسلحة في زعزعة الاستقرار الإقليمي، أو تساعد على انتهاك حقوق الإنسان.

وتشارك إثيوبيا البلدان الأخرى في دعوة الدول إلى إعادة تأكيد التزامها بالمحافظة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز سلطتها وسلامتها. إن تلك المعاهدة، القائمة على ركائزها الثلاث المتعاضدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، تمثل إطار عمل فريدا لا يمكن الاستعاضة عنه للمحافظة على السلم والأمن والاستقرار في العالم وتعزيزها.

ويعترف بلدنا بالدور الجوهري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بيد أن من المثير للقلق أن نرى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال متشبثة بعقائد استراتيجيات الدفاع والأمن الوطنية التي تعتمد على الأسلحة النووية. إن الأسلحة النووية تظل خطراً كبيرا على بقاء الجنس البشري، سواء بسبب حادثة عارضة أو لعمل متعمد، لا سمح الله. ونعتقد أن إلغاء الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة ضد استخدامها. لذلك يشارك بلدي البلدان الأخرى في دعوة الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع أهداف ومقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ريثما تدخل حيز النفاذ، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام قبل بضعة أيام إلى مواصلة الجهود الهادفة إلى إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ٢٠١٢.

وفي الختام، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعلن أن إثيوبيا تؤكد مجددا مرة أخرى التزامها القاطع بالاضطلاع بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة والتقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تغطي مختلف قضايا نزع السلاح. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر شركاءنا على مساعدتهم السخية في جهودنا الجارية لمكافحة انتشار الأسلحة ومنعه، خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها.

السيد إيراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم. كما أتوجه بالتهنئة إلى كل أعضاء هيئة المكتب والرئيس السابق، السفير خوسيه لويس كانسيلا ممثل أوروغواي، على عمله الممتاز. يجري توزيع النص الكامل لهذا البيان في القاعة.

وفي حين نؤيد بيان مجموعة ريو والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، نود أن ندلي بالتعليقات التالية ذات الطابع الوطني.

أشرنا، قبل عام في نفس هذا المحفل، إلى المناخ الإيجابي الناشئ المواتي لاستئناف جدول أعمال نزع السلاح. وكان ذلك بلا شك سياقا مثاليا شهدنا خلاله تحقيق تقدم كبير في كل من ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وفي ميدان الأسلحة التقليدية. وبعد مفاوضات دبلوماسية مكثفة، اختتم المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عمله بنجاح باعتماد وثيقته الختامية ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.1) وخطة عمل للمتابعة نعتقد أنها تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي بشكل بناء.

ويؤيد بلدي، شيلي، نزع السلاح الشامل والكامل وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنهما عمليتان متكاملتان وتعتمد كل منهما على الأخرى، ولا يمكن اعتبار أن إحداهما أهم من الأخرى. إن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد.

وفي مناخ مفض لنزع السلاح، كالسائد هذا العام، ننضم إلى الوفود الأخرى في الاعتراف بالإشارات الإيجابية في هذا الميدان، ونبرز، في جملة أمور، الخطوات العملية التي اتخذها مؤخرا بعض القوى النووية، بما في ذلك التوقيع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) وتدابير الشفافية التي اعتمدها بعض الدول النووية في ما يتعلق بالأسلحة النووية في ترساناتها. وفي هذا الصدد، واقتناعا بأنه يمكن إحراز المزيد من التقدم في هذا الميدان، نعتقد أن الاستعراض الأخير الذي قامت به الولايات المتحدة للوضع النووي يسير في الاتجاه الصحيح في ما يتعلق بالحد من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن الاستراتيجي. ونود أيضا تسليط الضوء على قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن، العاصمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك على التزامنا بالبيان الختامي الصادر عنه وخطة عمله.

نحن نؤكد من جديد أهمية وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونرحب بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في الأمم المتحدة. ونرحب ببدء سريان المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا ووسط آسيا، ونأمل في إنشاء مثل هذه المناطق في مناطق أخرى. وفي هذا الصدد، يسعدنا اتخاذ خطوات لتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط نتيجة لتوصيات خطة عمل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واقتناعا بالحاجة إلى متابعة المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن كثب، نؤيد عمل وزراء خارجية وممثلي أستراليا، كندا، شيلي، ألمانيا، اليابان، بولندا، المكسيك، هولندا، تركيا والإمارات العربية المتحدة، وإعلانهم المشترك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ونعتقد أن نزع السلاح النووي لا بد من تناوله بشكل متزامن عن طريق الخفض المتواصل للأسلحة النووية حتى إزالتها بالكامل وإزالة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن وخفض دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني والتطبيق المستمر لمبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية وتعزيز زيادة مستويات بناء الثقة المتبادلة. ونؤكد أيضا على الخفض الفعال لدرجة التأهب التشغيلي للأنظمة النووية المنشورة، وهو مجال يؤيد فيه بلدي بقوة الاقتراح الذي ستقدمه نيوزيلندا في اللجنة الأولى بصفتها منسقا لتحالف إلغاء حالات التأهب.

إن شيلي وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى أدانت بقوة التجارب الذرية التي أجريت في جنوب المحيط الهادئ في الثمانينات والتسعينات. ولذلك انضم بلدي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولدينا حاليا سبع محطات ضمن الشبكة التي ترصد ذلك الصك. وفي هذا الصدد، نقدر عمل الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على إعادة البناء السريعة

للمحطات الموجودة على جزر خوان فيرنانديس، التي دمرها الزلزال والتسونامي في شباط/فبراير الماضي.

وتؤيد شيلي تعزيز نظام الضمانات الدولية وتقويته من خلال تعميم البروتوكول الإضافي. وتدافع شيلي عن الحق في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتطورات العلمية من خلال التبادلات والتعاون المنظم على المستوى المتعدد الأطراف. ونعتقد أن هذا الحق، رغم أنه غير قابل للتصرف، لا بد من أن يمارس بصورة تنسجم مع التزامات عدم الانتشار المجسدة في المادتين ١ و ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاحترام الكامل لها.

وترحب بلدي بحرارة باعتماد برنامج عمل في العام الماضي من جانب مؤتمر نزع السلاح في جنيف. لقد أثار ذلك القرار، الذي اتخذ بتوافق الآراء، آمالا كبارا، لم تنعكس للأسف في نتيجة فعالة. وقد شاركت شيلي على نحو وثيق في كل العمليات الدبلوماسية في السنوات الأخيرة للخروج من المأزق الذي يجد المؤتمر نفسه فيه. وأيدنا، مع دول أخرى، سلسلة من المبادرات تحقيقا لتلك الغاية. والمهمة الآن هي تنشيط المؤتمر، الذي أسفر عن وضع الكثير من الصكوك التي تستهدف أمن الأفراد، حتى يمكن أن يصبح مرة أخرى الهيئة التي لا منازع لها لنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من أن نسلّم بأن قاعدة توافق الآراء لا ينبغي أن تكون كحق نقض تمنع الأغلبية من القيام بالعمل الذي تعتبره ضروريا. ولا بد من أن ننظر في استعراض عضوية المؤتمر لكفالة مشاركة الدول التي انتظرت سنوات للمشاركة في عمله، وكذلك إناطة المجتمع المدني بدور مناسب. وإذ نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن مؤتمر نزع السلاح الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، نأمل أن يؤدي إحياء التعددية في هذا الميدان بالانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل تعزيز وتقوية النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي وإلى عالم آمن وخال من الأسلحة النووية.

وتؤكد شيلي مجددا التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل. وندين الاستخدام العسكري للأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب أي بلد في ظل أي ظروف ونشدد على ضرورة الانضمام العالمي من جانب الدول إلى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

كانت السنوات الأخيرة فترة مثمرة في تعزيز الصكوك التي تنظم الأسلحة التقليدية والنهوض بها، بما في ذلك بدء سريان اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس، باعتبارها صكا يشكل خطوة نوعية إلى الأمام في أمور القانون الإنساني الدولي. وكدليل على التزام المنطقة، استضاف بلدي في عام ٢٠٠٩ المؤتمر الإقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الذخائر العنقودية، وفي حزيران/يونيه من هذا العام استضاف مرة أخرى مؤتمرا دوليا تحضيريا للاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية المقرر أن يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا من جديد تأييدنا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتقيدنا بها، وبضرورة المضي قدما نحو إزالتها بشكل كامل.

ويود وفد شيلي أن يلقي الضوء على الخطوات المتخذة نحو معاهدة تجارة الأسلحة. ونؤيد تماما هذه المبادرة الناجمة عن تكليف بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٨. والمجال الآخر المطلوب تحقيق التقدم فيه هو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي آفة تماثل آثارها عمليا، إذا قيست

بعدد الأرواح التي تدمرها، آثار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفي هذا الصدد نرحب باجتماع الدول الرابع الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه.

أود أن أختتم بالتشديد على الحاجة إلى الالتزام القوي وإلى الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة مناخ الثقة المتبادلة المطلوب لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نأمل أن نسهم إسهاما بناء في عمل اللجنة الأولى.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، وأعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه المداولات المهمة بشأن صون السلم والأمن الدوليين. ونتمنى لكم النجاح ونطمئنكم على الدعم والتعاون الكاملين من وفد جمهورية تترانيا المتحدة.

تؤيد جمهورية تترانيا المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا وممثل إندونيسيا باسم الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز، على التوالي، ونرحب أيضا ببيانكم وبيان الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، خاصة دعما لنزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبالطبع، نزع السلاح النووي في نهاية المطاف.

لقد اختتمنا للتو اجتماعا عاما ناجحا رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. غير أننا ندرك، أولا، أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها في المجتمعات التي تعاني من الصراعات. ثانيا، ندرك أن الصراعات في القارة الأفريقية تدوم بإمدادات لا تنتهي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة إلى الأطراف من غير الدول، مثلما تدوم بدعم القوى السلبية والمزعزعة للاستقرار لها. ولا بد أن تتصدى الأمم المتحدة لتحدي نزع السلاح والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة أقوى وأكثر حزما. كما أن تجارة الأسلحة التي تستخدم لإشاعة الفوضى في أفريقيا ومناطق أخرى تزدهر بسبب إمدادات الذخيرة. وينبغي أن تسير جهود نزع السلاح جنبا إلى جنب مع تقليص إمدادات الذخيرة إلى الأطراف من غير الدول وتجار الحروب وعصابات الجريمة المنظمة، أينما كانوا.

التنمية يمكن أن تكون حافزا طيبا لإنهاء الصراعات ونزع السلاح. وفي مجتمعات ما بعد الصراع، فإن التنمية والفرص تشكل أفضل ركائز وضمانات نزع السلاح والسلام المستدام. وتعتقد تترانيا أن السلام والأمن لا بد أن يدعمهما النمو والتنمية. ولا بد أن يحصل الناس على فوائد السلام. ولا بد أن تكون لهم مصلحة في السلام لكي يعتزوا به ويحافظوا عليه. وبلدي ينتمي إلى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، دون الإقليمية، حيث نالت الصراعات المسلحة من المجتمعات على حساب التنمية. ولا بد من أن نرقى إلى نص وروح قرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦).

بعد سنوات كثيرة من الصراعات، لا يزال كثيرون من الأبرياء في أفريقيا وغيرها يفقدون حياتهم بسبب الألغام غير المتفجرة. ومن المهم أن نجد وسيلة فعالة أقل كلفة للتعامل مع هذه المشكلة. ومنذ سنوات عديدة ومنظمة أبوبو البلجيكية غير الحكومية تعمل مع جامعة سوكويني للزراعة في تترانيا لتدريب واستخدام الفئران في كشف الألغام كأداة رخيصة وكفؤة لكشف الألغام. وهذه التكنولوجيا تعتمدها الآن الأمم المتحدة، وقد استفادت منها بالفعل بعض البلدان في تطهير حقول الألغام فيها. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول الأعضاء إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيا الكفؤة من حيث التكاليف.

إن الحالة في الصومال لا بد أن تكون مصدر قلق للعالم بأسره. وتدهورها ستكون له عواقب خطيرة تتجاوز حدود المنطقة. وذلك الصراع أيضا تؤجج نيرانه الإمدادات المستمرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. صحيح أن هذا الصراع ينطوي على ما هو أكثر من إمدادات الأسلحة واستخدامها، ولكن توفرها بوفرة يسبب تفاقم الصراع. إن الصومال تحتاج إلى نزع السلاح، وإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونرحب بتعيين السفير أوغسطين مهيغا، الممثل الدائم السابق لتترانيا لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، ممثلا خاصا للأمين العام في الصومال. ونحث على منحه الدعم والتعاون الكاملين من هذه الهيئة ودولها الأعضاء ومن الشخصيات البارزة في الصومال ومن الزعماء أصحاب النفوذ في المنطقة. ونأمل ونثق بأن الصومال سيبدأ في النهاية السير على طريق نزع السلاح بدعم من الاتحاد الأفريقي، وبخاصة من البلدان المساهمة بقوات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ولا بد لمجلس الأمن من أن يكون أكثر انشغالا بالصومال.

لقد اجتمعنا عدة مرات هذا العام لمناقشة كيف يمكننا جعل العالم مكانا أفضل عن طريق الالتزام بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسمعنا الدول الكبرى تتعهد بتخفيض ترساناتها النووية وعمل المزيد لكفالة الأمن النووي. لقد سمعنا أصواتا كثيرة تقول إن ثمة حاجة لعمل المزيد لتحقيق عالم أكثر أمنا وعدلا، عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونحن هنا لتقديم دعمنا لذلك المسعى.

الأقوال الصحيحة قيلت؛ والآن يتعين فعل الأفعال الصحيحة. لا بد من الوفاء بالوعود والالتزامات. ولقد كان الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو من هذا العام إنجازا كبيرا. ولهذا ندعو جميع الدول الأطراف إلى دعم تنفيذ خطة العمل ذات المراحل الخمس التي اقترحها الأمين العام بحسن نية. وبالمثل، ندعو إلى الانضمام الفوري وغير المشروط من جانب الدول التي لم تفعل ذلك بعد.

وفي حين نؤكد التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نود أيضا أن نؤكد من جديد أنه لا يجوز تفسير أي قاعدة أو مبدأ من قواعد أو مبادئ القانون الدولي بطريقة تعيق جزئيا أو كليا الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها. ونحث دول المرفق الثاني التي لم توقع و/أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التعجيل بالعمليتين للسماح ببدء سريان المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيساهم إسهاما كبيرا في الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي والعالمي. وبالمثل، فإن البدء الفوري في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية للأسلحة النووية تحت مظلة مؤتمر نزع السلاح سيضيف قيمة لالتزامنا الجماعي بالقضاء على الأسلحة النووية.

في الختام، أحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالعمل معا والوفاء بالالتزام الذي قطع لدى مولد منظمتنا قبل ٦٥ عاما بأن ”ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“. إننا لم ننجز الكثير على هذه الجبهة. وتوفر هذه المداولات فرصة أخرى لعمل ذلك، بدءا بنزع السلاح الشامل الكامل الذي لا رجعة فيه، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نصحح الوضع وعلينا أن نفعل ذلك بسرعة. وتترانيا مستعدة للاضطلاع بدورها.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وبوسعكم بالتأكيد أن تطمئنوا إلى أن أستراليا ستواصل إيلاء الأولوية لعمل هذه اللجنة لتعزيز قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وسيعمل وفدنا بالتأكيد بروح بناءة جدا معكم ومع المكتب من أجل تحقيق النتائج.

وعلى وجه التحديد نعتزم القيام، مع المكسيك، بدعم نيوزيلندا في قيادتها هذا العام لمشروع القرار (A/C.1/65/L.48) بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتزم أيضا دعم جمهوريا كوريا في قيادتها لمشروع القرار المعنون ”منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها“ (A/C.1/65/L.49). ونأمل أن نتمكن من الحصول على أقوى دعم ممكن وتحقيق أوسع مشاركة ممكنة في تقديم مشروعي القرارين هذين.

من الواضح للجميع، بالطبع، أن اللجنة تجتمع في وقت يتسم فيه المزاج للعمل بشأن قضايا الحد من الأسلحة بأنه ملموس وقوي. إن تأكيد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو بأن المعاهدة تعتبر حجر الزاوية لنظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والأهم، اعتماد المؤتمر لخطة العمل بتوافق الآراء، كان إنجازا تاريخيا. وكما نعلم فإن خطة العمل لم يسبق لها مثيل، من حيث نطاقها وتوازنها عبر الركائز الثلاث. وإذ نتطلع إلى دورة الاستعراض القادمة في عام ٢٠١٥، نرى أن خطة العمل لها قيمة كبيرة جلية كخريطة طريق يمكننا أن نقيم على أساسها التقدم المحرز، ولكن لا ينبغي، بالطبع، ترك العمل حتى الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢.

نعتقد أن المضي قدما بخطة العمل يتطلب تفكيرا وتفانيا جديدين. واستجابة لتلك المهمة، سعت أستراليا واليابان إلى توليد الزخم بأن جمعتا لهذا الغرض عددا من البلدان تتسم من حيث الطابع بأنها من مناطق مختلفة وتتباين في منظوراتها وعملية من حيث التركيز. ويتمتع كل بلد في هذه المشاورات بالتزام قوي بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها. وقد اجتمع الوزراء للمرة الأولى في ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك، في اجتماع دعا إليه بشكل مشترك وزيرا الخارجية الأسترالي والياباني، واعتمدوا بيانا تطلعيا بغية إعمال نتائج المؤتمر الاستعراضي بطرق فعالة. ونتطلع إلى العمل مع الآخرين في هذه المهمة والبيان متاح للوفود.

إن النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست، بالطبع، سوى تطور قوي في ميدان الأمن الدولي. ونرحب بتوقيع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت)، ونحثهما على بذل كل ما في وسعهما لإنجاز التصديق على المعاهدة بسرعة خلال عملياتهما المحلية. ونحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تحذو حذوهما وتلتزم بتخفيضات أخرى أعمق لا رجعة فيها في ترساناتها النووية. ونشيد بالالتزامات التي قطعتها بالفعل فرنسا والمملكة المتحدة.

قبل أسبوعين، ترأس وزير الخارجية الأسترالي رود، المؤتمر الوزاري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعاد ذلك الاجتماع التأكيد على أن المصالح الأمنية الوطنية لجميع البلدان تتعزز ببدء سريان المعاهدة. ونرحب بإعلان إندونيسيا أنها تتحرك للتصديق على المعاهدة. وتشجعنا أيضا بالدعم المستمر الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة للمعاهدة والتزامها بالسعي إلى التصديق عليها. وندعو مرة أخرى جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى عمل

ذلك بدون تأخير ونحث كل الأطراف الموقعة على المعاهدة على تعزيز التقدم لاستكمال نظم التحقق.

وفي ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نرحب ببدء سريان اتفاقية الذخائر العنقودية، وهي إنجاز إنساني كبير. كما نرحب ببدء المفاوضات التي أذنت بها الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. إن الاتجار غير المشروع وغير المسؤول بالأسلحة التقليدية يترك أثرا مباشرا ومدمرا على المجتمعات ويقوض الأمن ويسبب تفاقم الصراعات. وإن التوافر الواسع النطاق لهذه الأسلحة وإساءة استخدامها لا يشكلان تهديدا أمنيا فحسب، وإنما أيضا كما نعلم جميعا عامل إعاقة صعبا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأثر المدمر للعنف المسلح والنقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغير والأسلحة الخفيفة، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة، وإزاء وطأتها الشديدة على النساء والأطفال والأشخاص المعوقين.

وتضطلع أستراليا نفسها بدور نشط في عملية معاهدة تجارة الأسلحة، ومن دواعي السرور أن نكون صديقا للرئيس في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة الاتجار بالأسلحة في تموز/يوليه. هذه هي الأيام المبكرة، بالطبع، لكن تقييمنا هو أن الاجتماع حقق تقدما حقيقيا في دراسة هيكل معاهدة شاملة ومحتواها المرتقب. وأسهمت أستراليا أيضا في الاستفادة من عمل تلك اللجنة التحضيرية عن طريق المشاركة، مع حكومتي النمسا ولكسمبرغ، في رعاية ندوة بوسطن بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة في الأسبوع الماضي. وتلك لم تكن سوى خطوة أخرى إلى الأمام صوب هدفنا – إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢.

إن الانضمام العالمي للنظم المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة والامتثال الكامل لها أساسيان بشكل واضح لتهيئة الظروف المواتية للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد أستراليا بالطبع إجراءات مجلس الأمن للتصدي للتحديات التي تمثلها إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويظل يساورنا القلق الشديد إزاء الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن سعيها إلى حيازة الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي والعالمي وللجهود الدولية لمنع الانتشار النووي.

ويساورنا قلق بالغ أيضا من عدم استجابة إيران لدعوات مجلس الأمن، ومن رفضها تقديم التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن المسائل المزعجة التي لم تسو بعد بصدد أنشطتها النووية. إن مواصلة إيران السعي إلى امتلاك قدرات نووية في ظل الدعوات المتكررة من جانب مجلس الأمن، مما أدى إلى فرض جزاءات وتشديدها، يشكل انتشارا نوويا مباشرا وتهديدا أمنيا دوليا.

أخيرا، يجب أن أقول إن أستراليا تظل تشعر بالإحباط الشديد من قلة التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح. ونرحب بمبادرة الأمين العام بان كي – مون عقد الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر للمساعدة في تعريف الوسائل البناءة الكفيلة باستعادة مؤتمر نزع السلاح مهمته المناسبة باعتباره الهيئة التفاوضية بشأن المعاهدات الدولية لنزع السلاح. وكما قال وزير الخارجية الأسترالي رود في الاجتماع، إن مأزق مؤتمر نزع السلاح الذي طال أمده أمر مخز.

من الضروري أن يعود مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ويتعين أن يبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومناقشات موضوعية بشأن قضاياه الرئيسية الأخرى. بعد خمسة عشر عاما من ولاية شانون، لا يسعنا

أن نحيد عن قيمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إنها أولوية بالنسبة لأستراليا ولأغلبية ساحقة من البلدان لأن الإنتاج المستمر للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة يمثل بلا شك تهديدا للأمن الدولي، ولأن المعاهدة شرط أساسي للتوصل إلى هدفنا الجماعي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ولئن كانت أستراليا تفضل رؤية مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تبدأ في مؤتمر نزع السلاح، فإن الواقع هو أن مؤتمر نزع السلاح لا يحتكر هذه المفاوضات وأن التفاوض خارج إطاره جرى بنجاح بشأن معاهدات أخرى. لقد آن أوان أن يعرف مؤتمر نزع السلاح بأن الوقت يوشك على النفاد. وإذا لم يستطع مؤتمر نزع السلاح العودة إلى العمل والدأب فيه فإننا يلزم أن ننظر في سبل أخرى للمعاهدة.

في الختام، أريد أن أشدد على أن أستراليا أعادت بطريقة واعية تنشيط التزامها بالعمل مع الآخرين لتحديد وتعزيز المبادرات العملية التي تركز على النتائج لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. هذه، بالطبع، مهمة معقدة وشاقة، ولكنها ببساطة مقياس لمدى أهمية الهدف. ولا يجوز التذرع بصعوبتها للإحجام عن بذل جهد أكبر.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، أود في بداية كلمتي أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ولا تفوتني تهنئة أعضاء المكتب. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل خلال أعمال اللجنة. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسلفكم السيد خوسيه كانسيلا على حُسن إدارته لأعمال اللجنة خلال دورتها الماضية. ويؤيد وفد بلدي ما ورد في البيان المُدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

إن نجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو، واعتماد وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) بتوافق الآراء، وتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها يشكلان حدثين هامين جديدين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح.

إنهما يستدعيان التركيز عليهما ويدعوان إلى التفاؤل كما أنهما يمثلان بُعدا إيجابيا لدعم المعاهدات المتعددة الأطراف. وتؤكد على حرص المجتمع الدولي على إيجاد خطوات فعلية للتوصل على عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد بات المجتمع الدولي يعي بشكل كامل أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الأساس لنظام منع الانتشار ونزع السلاح. وقد برزت أهمية تحقيق عالميتها دون تقييدها بأية استثناءات. ولهذا فإن مملكة البحرين تؤكد على ضرورة تنفيذ ما تم اعتماده في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة ما يتعلق بالشرق الأوسط. كما تجدد المطالبة بالعمل الجاد لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد المؤتمر الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية عام ٢٠١٢، الذي تم اعتماده والتوافق عليه في المؤتمر الاستعراضي الأخير للمعاهدة. ونؤكد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم أصبح ضرورة ملحة ويسهم إسهاما فعالا في تعزيز نزع السلاح النووي ومن شأنه بالتالي تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن الأهمية بمكان أن يولي المجتمع الدولي أولوية قصوى لموضوع الأمن ومعايير السلامة النووية. وأن يتحرى في ذلك أكبر قدر من الشفافية في تطبيق المعايير الدولية للضمانات والأمن والسلامة والالتزام الكامل بمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا توفرت تلك الشفافية فلن تكون التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة والاستعمالات السلمية موضع شك أو خلاف يستترف طاقاتنا وجهودنا. ونؤكد هنا مجددا أن امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية لتلك الأغراض حق أصيل للجميع، ولا سيما البلدان النامية، في سعيها للحصول على الطاقة المتجددة والنظيفة شريطة أن تراعي في ذلك كل القواعد والأصول المعمول بها في نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يتوافق مع القانون الدولي. وفي هذا السياق، فإن مملكة البحرين ترحب بالتزام جمهورية إيران الإسلامية بسلمية برنامجها النووي والتأكيد على أهمية الشفافية الكاملة والالتزام الكامل بمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن مملكة البحرين تتطلع إلى التعاون مع الجميع من أجل دعم استقرار الأمن والسلم في العالم أجمع.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، سيدي، أن أتقدم إليكم بخالص تهنئة وفدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم ولجميع أعضاء هيئة المكتب دعمنا الكامل لجعل هذه الدورة دورة مثمرة للجنة الأولى. كما أود أن أعرب عن التقدير لسلفكم، السفير خوسي لويس كانسيلا. وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا للأمين العام على التزامه ومبادراته لتعزيز العمل المتضافر المتعدد الأطراف، وعلى جهوده الجديرة بالثناء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويود الوفد المغربي الذي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، أن يتشاطر بعض الملاحظات بشأن قضايا مهمة معينة مدرجة في جدول الأعمال.

أولا، أود أن أشدد على أهمية السياق المواتي الذي يجري فيه عمل الدورة الحالية، حيث تبعث البيانات التي أُدلي بها والمواقف المتخذة على الأمل. وترحب جميع البلدان التي تتشاطر الإيمان بتعددية الأطراف والقانون الدولي والملتزمة بالسلم والأمن الدوليين بنجاح آخر مؤتمر استعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو عام ٢٠١٠ سيتيح لنا تعزيز ذلك الصك، الذي نعتبره جميعا حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي أضعفته تحديات ومآزق معينة.

إن خطة العمل التي اعتمدت في ختام المؤتمر هي ثمرة المرونة التي أظهرتها شتى المجموعات والوفود ويسرتها البيئة المواتية التي هيأتها مبادرات بناءة فردية وثنائية مثل مبادرة الرئيس أوباما من أجل عالم خال من الأسلحة النووية والإجراءات المتعلقة بنزع السلاح الواردة في بيانه في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بالإضافة إلى تجديد الالتزام بنزع السلاح الذي انعكس في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذته قمة المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191). ونلاحظ على وجه الخصوص، أننا تمكّنا، من خلال الحوار وروح المصالحة، من التوصل إلى حلول توفيقية أتاحت لنا إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أنه على كل طرف الاضطلاع بدوره الكامل وتحمل مسؤولياته بغية تعزيز التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

إن بدء عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ستكون خطوة رائعة إلى الأمام في طريقنا صوب عالم خال من الأسلحة النووية. غير أننا ينبغي ألا نتجاهل أو نقلل من أهمية الإجراءات الأخرى. فلا بد أن يكون تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متوازنا وتقدميا وقائما على الحوار المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، لا بد من أن يركز العمل قبل كل شيء على تنشيط آليات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح. لا بد من انتهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح. إن المغرب مقتنع تماما بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب أن تتسم آليات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح بالكفاءة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. لا يمكن فهم أن مبادرات نزع السلاح المتعددة الأطراف تنتشر وتنجح خارج منتدى الأمم المتحدة، الذي أنشئ تحديدا تحقيقا لهذه الغاية، في حين يعجز المؤتمر نفسه عن الاتفاق ولو على برنامج عمله. كما أن هناك ضرورة لتعزيز فعالية الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي عن طريق منح المزيد من الوقت للتفاعل بشأن مقترحات عملية. ومن الضروري أيضا تعزيز القدرات المالية والبشرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤسسة المناط بها المسؤولية في مجالي عدم الانتشار والتعاون الفني للأغراض السلمية.

ثانيا، لا بد أن تبدأ عملية تنفيذ القرار ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط. ويعلق المغرب أهمية خاصة على هذه المسألة، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية للمأزق في مؤتمر عام ٢٠٠٥. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٢.

وفي حين أن المسؤولية مشتركة، نعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بحكم مركزها، عليها مسؤولية خاصة بشأن هذه المسألة وبشأن التنفيذ الناجح لخطة العمل عموما. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة فرنسا عقد مشاورات بين القوى النووية قبل مؤتمر عام ٢٠١٢، وبالعمل الموحد الذي دعت إليه اليابان. ومن شأن هاتين المبادرتين، بالإضافة إلى المقترحات الأخرى المقدمة التي استمعنا إليها باهتمام، تعزيز الحوار المتعدد الأطراف المنصوص عليه في عملية الاستعراض القادمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثالثا، لا بد من تعزيز العمل الدولي بغية كفالة بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. بعد ١٤ عاما من فتح باب التوقيع على المعاهدة ورغم الدعم السياسي الواسع من ١٨٢ موقّعا و ١٥٣ تصديقا، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ، رغم أن نظام التحقق الذي تتطلبه المعاهدة يكاد يكون جاهزا.

وتشجعنا بصفة خاصة بالاحتمالات الإيجابية لتصديق عدد من دول المرفق ٢، ونأمل أن تنضم إلينا الدول التسع المتبقية من المرفق ٢ في جعل حظر التجارب النووية لا رجعة فيه وشفافا ويمكن التحقق منه. وإن المغرب، الذي اشترك مع فرنسا في ترؤس مؤتمر المادة ١٤، سيواصل جهوده لتحقيق عالمية ذلك الصك.

رابعا، يجب أن نبدأ التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن نجري مشاورات في إطار مؤتمر نزع السلاح بغية فتح المفاوضات بشأن اتفاقية لإبطال شرعية الأسلحة النووية.

ونناشد الجميع إبداء شعور بالمسؤولية في التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين. وتمثل مسألة الأسلحة التقليدية الشائكة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أكبر هذه التحديات بالنسبة لبلدي. إن تلك الأسلحة أسلحة دمار شامل حقيقية لا تحمل ذلك الاسم.

وعدم وجود ضوابط ورقابة على استخدام ونقل هذه الأسلحة يساهم في انتشارها دون كابح في بؤر التوتر الساخنة، لا سيما في أفريقيا. وإن القدرة على الاستجابة لتطلعات السكان والمجتمع المدني في هذا المجال لن تختبر بشدة فعالية آليات نزع السلاح فحسب بل ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها ومبادئ الميثاق.

وانطلاقا من تلك الروح، دأب المغرب على تقديم تقريره الوطني في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبشأن تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وتحقيقا لتلك الغاية أيضا، يؤيد المغرب إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، التي لا يجوز في التفاوض عليها تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وكذلك الحق في الدفاع المشروع عن النفس كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وفي سياق المناقشة المواضيعية، ومع مراعاة المقترحات والتعقيبات التي سيُدلى بها خلال المناقشة العامة هذه، سيدلي المغرب بتعقيبات أخرى أكثر تفصيلا بشأن قضايا معينة ذات أهمية خاصة لبلدنا ومنطقتنا، وكذلك في ما يتعلق بتحقيق عالم يتمتع بالأمن والأمان ويكون خاليا من الخوف ومن تهديد أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة هذا الصباح. وأود أن أشكر الوفود على التقيد بحد الـ ١٠ دقائق للبيانات الوطنية.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد إسرائيل، باستمراره في ما نأمل ألا يظل تقليدا لتجاهل التوافق الدولي في الآراء وعزل نفسه عن النظم والجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، بيّن مرة أخرى هنا اليوم، في بيانه هذا الصباح، محاولاته الدائبة لتحدي توافق الآراء العالمي الموجود بشأن عدم قابلية الحالة النووية في الشرق الأوسط للاستمرار.

لقد أشار ممثل إسرائيل إلى مشروعي قراري الشرق الأوسط، اللذين عرضهما بلدي، وزعم أن تقديم مشروع القرار المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ (A/C.1/65/L.3)، يمثل إعلان نوايا من جانب الدول المقدمة لعزل إسرائيل. أود أن أصحح هذا بأن أعلن أن إلقاء نظرة بسيطة على مشروع القرار ستبين بوضوح تام أنه ليس إعلانا بل دعوة مطروحة منذ عدة سنوات، وأن إسرائيل واصلت تجاهلها، الأمر الذي يؤسفنا أسفا شديدا. بيد أننا ما زلنا نريد أن ندعو إسرائيل إلى اتخاذ الإجراءات المحددة في مشروع القرار – الذي تؤيده أغلبية ساحقة من ممثلي المجتمع الدولي – لتعزيز الأمن الإقليمي الذي انتقدته إسرائيل نفسها في بيانها هذا الصباح.

وتبدي إسرائيل استغرابها من أن مصر تدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين أنها لم تصدق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أو على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أدعو وفد إسرائيل إلى النظر في بياننا الذي تلاه الممثل الدائم لمصر هنا في صباح يوم الثلاثاء، والذي يمكنني أن أقتبس منه بوضوح تام ما من شأنه أن يزيل أي دهشة.

”تصميم إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية لا يزال يمثل عقبة كبيرة أمام انضمام مصر للاتفاقيتين وأمام تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك برغم تأييدها الكامل لأهداف ومبادئ الاتفاقيات الثلاث“.

والصكوك المشار إليها هنا هي اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

”إذ إن [انضمامنا وتصديقنا] من شأنه أن يزيد من الفجوة القائمة في الالتزامات بين الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار التي تنفذ كل ما ورد بها من التزامات، والدولة الوحيدة خارج المعاهدة في منطقتنا“. (A/C.1/65/PV.3)

من الواضح أن تلك الدولة الوحيدة، هي إسرائيل.

وأود أيضا في هذا الصدد أن أدلي بتعليق قصير على الإشارة المتكررة من جانب ممثل إسرائيل إلى تحقيق السلام الإقليمي الشامل باعتباره شرطا للمضي قدما بشأن القضايا الأمنية الإقليمية. إننا نتساءل كيف يمكن ذلك مع استمرار سياسات إسرائيل التي لا تساعد عملية السلام. اسمحوا لي أن أشير ببساطة إلى استمرار أنشطة الاستيطان، على سبيل المثال، التي لا تزال تمثل عقبة خطيرة جدا نحاول بشكل جماعي في المنطقة التصدي لها. كيف نستطيع إذاً أن نجعل عملية السلام في هذا الصدد شرطا للمضي قدما بشأن الأمن الإقليمي؟

وفي ما يتعلق بما قاله ممثل إسرائيل اليوم بأوضح العبارات في ما يتعلق بالخطوات التي اعتمدت بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠١٠ في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإن المؤتمر الاستعراضي، في الحقيقة، كلف الأمين العام بتوافق الآراء بأن يعقد مؤتمرا في عام ٢٠١٢، بالتشاور مع الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودول المنطقة، بغية المضي قدما والشروع في مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن المؤتمر يتيح فرصة لم يسبق لها مثيل لا للدول العربية وإيران فحسب بل ولإسرائيل أيضا.

إننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى تجنب أي سوء فهم قد يجعلها تضيّع هذه الفرصة. ونعلن بوضوح تام استعدادنا التام للتعاون مع كل الأطراف المعنية لكي نضمن أن مؤتمر عام ٢٠١٢ سيعقد بنجاح وسيمهد الطريق إلى تحويل صورة أمننا الإقليمي. إذا كانت تلك هي الحالة وقررت إسرائيل المشاركة بقوة في هذا الصدد، فستتم معالجة الكثير من الشواغل التي انعكست في البيان الإسرائيلي.

ولا أود أن أذكر انضمام مصر إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية فحسب، وللمرء أن يفترض أن إسرائيل ستحذو نفس الحذو – بل وإلى قلق إسرائيل حيال تقيدها بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، لأن القرار والمؤتمر المعني بالشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ لديهما ولاية متوازنة جدا وشاملة. إنهما لا يتناولان الأسلحة النووية فحسب، بل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وبالتالي ستتمكن إسرائيل من معالجة معظم شواغلها أو كلها في محفل إقليمي واحد، ونود بالتأكيد أن نرى ذلك. وإذا كانت الحالة كذلك، فإن وفد مصر، إلى جانب زملائه الأعضاء في جامعة الدول العربية، سيسعده أن يمتنع عن تقديم مشروع قرار بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

وبعد قولي ذلك، نأمل ألا تتجاهل إسرائيل هذا التفسير والدعوة المتجددة. ونأمل أن هذا ربما يشجع إسرائيل

على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز الأمن الإقليمي القائم على الأمن للجميع بدلا من إقامة نظام أمني يستند إلى تقويض أمن الآخرين. إن استمرار برنامج نووي إسرائيلي سيشجع بالتأكيد، إن عاجلا أو آجلا، سباقات تسلح نووي في منطقتنا لن تخدم لا الأمن الإسرائيلي ولا أمننا. نحن ندعو إسرائيل إلى المضي قدما معنا. نحن في مصر لنا سجل رائع من الالتزامات التي قطعناها. لقد قررنا منذ زمن بعيد أن نكون قدوة، وأن نمارس ما ندعو إليه وندعو إسرائيل إلى أن تحذو نفس الحذو. إنه يقينا أمر جدير بالاهتمام.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): ستتاح لنا الفرصة لتقديم التهنئة لكم عند إلقاء بياننا في المناقشات العامة.

أدلت ممثلة إسرائيل هذا الصباح ببيان يفتقر إلى أبسط المعايير الواقعية حول تطبيقات البند الذي ننظر فيه من جدول أعمالنا. على أرض الواقع في منطقة الشرق الأوسط، فكما هي العادة عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشا وضعيفا وغير ذي صلة بالحقائق، يرى المرء مندوبي إسرائيل يلجأون إلى ترويج المغالطات وخلط الأوراق وقلب الحقائق رأسا على عقب، والتهرب من المساءلة عن عدوانها العسكري على بلدي في عام ٢٠٠٧.

لقد أشارت المتحدثة الإسرائيلية مثلا إلى أن أربعة من أخطر الانتهاكات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط، وبطبيعة الحال فإن هذا اللغو يسعى إلى إبعاد الأنظار عن مخاطر التسلح النووي الإسرائيلي وعن الترسانة النووية الإسرائيلية وعن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك على الرغم من قيام كل من المدير السابق والمدير الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إسرائيل لحث حكامها على الانصياع لمئات القرارات الدولية التي تطالبها بذلك على مدى عقود من الزمن. وهذه القرارات صادرة عن أعلى المؤسسات والهياكل الدولية ذات الصلة، مثل مجلس الأمن بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرارها GC(53)/RES/17 لعام ٢٠٠٩ والجمعية العامة بقراراتها العديدة ذات الصلة وآخرها القرار ٢٦/٦٤.

لقد حاولت ممثلة إسرائيل في مداخلة مسرحية مضحكة، تذكرنا بالمسرح العبثي، أن تضلل بيأس ملحوظ هذه اللجنة الموقرة، من خلال توجيه ادعاءات زائفة وكاذبة بهدف إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انصياع إسرائيل للقرارات الدولية ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم انضمام إسرائيل إليها وعدم وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وليس سرا على أحد في هذه الأيام أن إسرائيل لا تزال مستمرة في سياسة تسلح نووي عدوانية تستند إلى ترسانة نووية ضخمة ووسائل إيصالها تتجاوز في حجمها الترسانة النووية البريطانية والفرنسية، مثلا. كما وتتستر هي وحلفاؤها على المخاطر الناجمة عن امتلاكها للسلاح النووي وتهديدها باستخدامه ضد دول المنطقة وذلك من خلال ما يسمى بسياسة الغموض النووي. إنه لمن السخرية أن توجه الممثلة الإسرائيلية ادعاءات كاذبة في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل ترفض الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل كي تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، بما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سمعت اللجنة هذا الصباح ادعاءات ضد بلدي من ممثلة النظام الصهيوني. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر التالي بإيجاز.

أولا، يقوم النظام الصهيوني على العنف والعدوان والاحتلال وإرهاب الدولة وإراقة الدماء. إن الحرب ضد لبنان التي استمرت ٣٣ يوما والهجوم البربري على غزة الذي استمر ٢٢ يوما ليسا سوى مثالين حديثين على فظائع هذا النظام. ويواصل هذا النظام الحصار اللاإنساني لقطاع غزة الذي أدى إلى أزمة إنسانية تزداد سوءا هناك. وبالمثل، فإن الأنشطة النووية السرية للنظام الصهيوني تهدد بشدة كل من السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك من الجلي أن أية ادعاءات يطلقها هذا النظام العنصري القمعي لا أساس لها تماما.

ثانيا، من الجلي أنه ما من قدر من الافتراء أو الخداع أو حملات تشويه السمعة من جانب النظام الصهيوني يمكن أن يخفي تاريخه المظلم.

ثالثا وأخيرا، أود أن أذكر بالوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) لمؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي اعتمدها أطراف المعاهدة بتوافق الآراء، بمن فيهم الراعي الرئيسي لهذا النظام. وتذكر الوثيقة بإعادة تأكيد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ على أهمية انضمام النظام الإسرائيلي إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقه النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، سيكون أكثر ملائمة لذلك النظام، بدلا من إطلاق ادعاءات لا أساس لها ضد بلدان المنطقة، بأن يستجيب لدعوة المجتمع الدولي المذكورة أعلاه، بمن في ذلك راعيه الاستراتيجي وجميع حلفائه، الانضمام فورا ودون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقه المتصلة بالنواحي النووية لنظام التحقق الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكِّر الأعضاء مرة أخرى بأن الموعد النهائي لوضع قائمة المشاركين هو اليوم الساعة ١٨/٠٠. وأشجع المشاركين الذين لم يقدموا بعد قائمة وفودهم إلى الأمانة العامة على أن يفعلوا ذلك قبل ذلك الموعد النهائي. وستدرج أسماء المشاركين المقدمة بعد الموعد النهائي في إضافة، ولن تصدر إلا بعد انتهاء الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.